

# 365 يوما

## بعد الفصل 80

انقضت سنة كاملة منذ انتزاع السلط الذي قام به الرئيس قيس سعيد في 25 جويلية 2021 ، وإعلان "التدابير الاستثنائية" (تجميد البرلمان وإقالة الحكومة)، بناء على تأويل موسع للفصل 80 من دستور 2014 ، بينما كان يفترض أن يبقى البرلمان في حالة انعقاد دائم، وأن تراجع المحكمة الدستورية (غير الموجودة) هذه التدابير في أجل 30 يوما. لقد استقرت حالة الاستثناء في الزمن.

ورغم أن النقاش مازال مستمرا حول التوصيف الملائم لعملية قيس سعيد (انقلاب، انتزاع السلط ، إيقاف الانتقال الديمقراطي...)، فإن جل الوقائع تؤكد جميع الاحتمالات التي أشارت إليها نشرات "تحالف الأمن والحريات" قبل 50 و 100 و 200 يوما<sup>1</sup>.

ما ينفك الرئيس يتوسع في سلطاته على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وذلك بتفكيك مؤسسات الدولة وكل السلطات المضادة، و بدعم من جهاز أمني مازال ينتفع من سياسة الإفلات من العقاب ويعتمد اللاشريعة والتعسف. وتخرج دولة القانون الهشة التي رأت النور بعد 2011 ، وبصفة خاصة بعد دستور 2014، متضررة بدرجة تبعث على الخشية من عودة نظام دكتاتوري مسنود بدولة بوليسية.

وهناك عدّة عناصر ترجح هذا السيناريو ، بدءا بتركيز السلط في يد رئيس للجمهورية يحكم بمراسيم غير قابلة للطعن بموجب الأمر 117 ، مروراً إلى الضربات العنيفة لاستقلال القضاء والهجمات على الهيئات الدستورية المستقلة. ويحدث كل هذا بالتوازي مع الانتهاكات العديدة للحريات والحقوق الأساسية التي طبعت هذه السنة من الحكم دون منازع لقيس سعيد .

مرّت 165 يوما منذ نشر "التحالف من اجل الأمن والحريات" ، لآخر نشرة . ويواصل الرئيس قيس سعيد إتباع المراحل التي حدّدها في شهر ديسمبر: (استشارة الكترونية شاركت فيها نسبة ضعيفة جدا من المواطنين والمواطنات، "حوار" أقصى منه الغالبية الساحقة من المجتمع المدني والسياسي، تحرير

<sup>1</sup>"قطيعة صلب التواصل" و"تآكل دولة القانون وتهديد الحريات" و"تجميع سلط وانحرافات أمنية"

مشروع دستور بعيد كل البعد عن الدستور الناتج عن الحوار ثم نشره في الرائد الرسمي في 30 جوان ثم في 08 جويلية بعد تعديله).

لقد تمّ عرض مشروع الدستور، كما هو مقرّر، على الاستفتاء في 25 جويلية 2022، في مناخ تمّ فيه تفكيك الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وشابت فيه المسار الانتخابي عدّة خروقات .

وقد عبر بصفة مسبقة عدد كبير من الملاحظين والملاحظات عن خشيتهم من كون مشروع الدستور يكرّس نظاما رئاسويا، يضع رئيس الجمهورية فوق كلّ مساءلة أمام الشعب، سواء كانت مساءلة سياسية أو قانونية. وفي نفس الوقت، تمّ إفراغ بقية السلطات من كلّ معنى، وتم تقزيمها إلى مجرد "وظائف" تخضع جميعها إلى السلطة التنفيذية الخاضعة، بدورها تماما إلى رئيس الجمهورية.

بتحليل بعض بنود النص الذي تم التصويت عليه في استفتاء 25 جويلية ، ستركز هذه النشرة بشكل أساسي على الأحداث الهامة في الـ 165 يوماً الماضية التي تخرتت عاماً استثنائياً في تونس ، من خلال تحليل الخارطة السياسية والمؤسسية أولاً ( ا )، ثم وضعية الحقوق والحريات ( اا )، وأخيرا ردود الفعل في تونس والخارج ( ااا ).

## ا الخارطة السياسية والمؤسسية بعد 365 يوما

### 1. رئيس حاكم بأمره:

طبق إعلان رئيس الجمهورية قيس سعيد في منتصف ديسمبر 2021<sup>2</sup>، تالت محطات خارطة الطريق، وذلك أساسا عبر ختم الاستشارة الوطنية في 20 مارس؛ إعلان تعيين اللجان المكلفة بصياغة مشروع دستور جديد، تحت اشراف العميد الصادق بلعيد؛ وتسليم رئيس الجمهورية مقترح المشروع "للتعديل"، قبل أن تنشر الصيغة النهائية في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في 30 جوان. ثم تم تعديلها ونشرها مجددا في الرائد الرسمي يوم 8 جويلية "على اثر أخطاء تسربت"، ليتم التصويت عليها بالاستفتاء يوم 25 جويلية بنسبة 94.6 بالمائة "نعم" و5.4 بالمائة "لا"، ونسبة مشاركة قدرها 30.5 بالمائة، حسب النتائج الرسمية الجزئية التي أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات<sup>3</sup>. وتجدر الملاحظة أن الرقم الأخير كان محل شكوك، إذ أن هيئة الانتخابات كانت أعلنت عن نسبة مشاركة بـ 27.54 بالمائة، عند نهاية عمليات التصويت، إلى جانب أنها سحبت من موقعها الإلكتروني جدول نتائج الانتخابات حسب الولايات، بسبب التضارب بين الأرقام التي أعلنتها بعض المكاتب الجهوية مع النتائج الأولية (والتي كان من الممكن عكسها). ولم تنشر هذه النتائج على موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إلى تاريخ نشر هذا التقرير.

<sup>2</sup>أنظر حول هذا الموضوع كراس 200 يوما، صفحة 3 وكذلك [bulletin des 200 jours, https://nawaat.org/2021/12/16/la-bulletin-des-200-jours-feuille-de-route-de-kais-saied-en-5-dates/](https://nawaat.org/2021/12/16/la-bulletin-des-200-jours-feuille-de-route-de-kais-saied-en-5-dates/)

<sup>3</sup> <https://www.facebook.com/photo/?fbid=426912536141713&set=a.343986361100998>

## ▪ ختم الاستشارة الوطنية:

انتهت الاستشارة الوطنية<sup>4</sup> بمشاركة 534 915 مشاركا ومشاركة (7.6٪ من الجسم الانتخابي الموسع من سن 16 سنة فأكثر) منهم 366 210 ذكورا (69.5٪) و 168 705 إناثا (31.5٪). وقد تعرّضت الاستشارة الى عدّة انتقادات من المجتمع المدني<sup>5</sup>، بسبب انعدام الشفافية والتشاركية في إعداد الأسئلة، والتأخير في تاريخ إطلاقها، والإشكاليات الحاصلة في الدخول إلى المنصة، والتخوف فيما يتعلق بسلامة المعطيات الشخصية.

ولكن ضعف نسبة المشاركة، رغم تسخير موارد الدولة، لم يمنع الرئيس من وصفها بالعملية الناجحة والتدبير بمحاولات التخريب التي تعرّضت لها<sup>6</sup>.

يبقى أن نتائج الاستشارة في حدّ ذاتها<sup>7</sup>، ورغم أنها انعكاس لمواقف عينة صغيرة من السكان، كانت في صالح مشاريع النظام الرئاسي (80٪ من المشاركين والمشاركات)، والافتراع على الأفراد (70.7٪)، وسحب الوكالة الانتخابية (92.2٪). كما أنّ 60.8٪ من المشاركين يرغبون في إصلاحات مؤسساتية منها مراجعة القانون الانتخابي (60.8٪). وحصدت مراجعة قانون الجمعيات على 44.4٪ فقط من المؤيدين والمؤيدات وأعرب 38٪ من المشاركين والمشاركات على موافقتهم لتعديل الدستور بينما طالب 36.5٪ فقط بدستور جديد. ومن جهة أخرى، اعتبر 75.7٪ أنّ القضاء لم يسمح بإقامة عدالة حقيقة. وتبدو الأسئلة المطروحة حول "الجانب السياسي والانتخابي"، موجّهة نحو سبر آراء المواطنين والمواطنات حول المشروع السياسي للرئيس، وذلك رغم ضعف تمثيلية النموذج المشارك. وفعلا فإن الرئاسة لم تتواصل حول نتائج الاستشارة، إلا في خصوص تلك المتعلقة بالنظامين السياسي والانتخابي<sup>8</sup>، ممّا يشير الى أنّ الهدف الحقيقي من الاستشارة يتمثل فقط في إضفاء شرعية على المشروع السياسي للرئيس حسب المراقبين والمراقبات لهذه العملية، إذ لم يطرح مثلا أي سؤال حول الإصلاح الملح للجهاز الأمني. وما أكد هذا الاحتمال هو محتوى المشروع النهائي للدستور المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 08 جويلية<sup>9</sup>، والذي تمّت المصادقة عليه بالاستفتاء، والمتسم بصيغة رئاسية مفرطة للسلطة،

<sup>4</sup>أنظر هنا حول إحصائيات حول المشاركة. <https://www.e-istichara.tn/home>. أنظر هنا حول التحاليل للمشاركة :

<https://inkyfada.com/fr/2022/04/28/consultation-itichara-chiffres-tunisie/>

<sup>5</sup> [https://www.facebook.com/permalink.php?story\\_fbid=5561878150494917&id=2162835327065900](https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=5561878150494917&id=2162835327065900)

<sup>6</sup> <https://www.middleeasteye.net/fr/opinionfr/tunisie-consultation-nationale-kais-saied-faible-participation-diabolisation-opposition-democratie>

<sup>7</sup>أنظر تفاصيل الإجابة هنا- <https://www.leaders.com.tn/article/33190-consultation-nationale-ce-que-nous-disent-les-tunisiens>

<sup>8</sup><https://www.espacemanager.com/consultation-nationale-les-resultats-presentes-au-president-de-la-republique.html>

<sup>9</sup>نسخة 30 جوان-10-3944 [http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_3944-10](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_3944-10)

[http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_3812-36-aFzlcUzIJW/AfficheJORT/SYNC\\_442528171](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_3812-36-aFzlcUzIJW/AfficheJORT/SYNC_442528171),

[http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_3812-36-aFzlcUzIJW/AfficheJORT/SYNC\\_527380281](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_3812-36-aFzlcUzIJW/AfficheJORT/SYNC_527380281).

وحذف الاقتراع العام والمباشر في انتخاب أعضاء "مجلس الجهات والأقاليم" (وهو غرفة جديدة في البرلمان، إلى جانب مجلس نواب الشعب) وإمكانية سحب الوكالة الانتخابية.<sup>10</sup>

## ■ ماذا عن الحوار الوطني؟

أعلن الرئيس قيس سعيد في غرة ماي، عن تكوين هيئة لصياغة دستور "الجمهورية الجديدة" إثر حوار وطني بقيادة (حسب الرئيس) الرباعي الراعي للحوار الوطني الحائز على جائزة نوبل للسلام لسنة 2015 (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين)<sup>11</sup>. وعارضت المركزية النقابية -الاتحاد العام التونسي للشغل - هذا "الحوار" وندد أمينها العام المساعد سامي الطاهري بغياب الشفافية حول هيكل وأهداف الحوار المنشود من قبل الرئيس قيس سعيد. وكانت المنظمة قد رفضت قبل ذلك أن تكون نتائج الاستشارة الوطنية مرتكزا للحوار<sup>12</sup>، بينما كان موقف عميد هيئة المحامين ابراهيم بودريالة أكثر حماسا لمقترح الحوار، في حين صرحت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أنه يمكنها المشاركة في "كل مبادرة تسمح بالخروج من الوضع الحالي"<sup>13</sup> بشرط أن تدور في إطار يدمج كل الفاعلين والفاعلات الوطنيين و دون شروط مسبقة.<sup>14</sup>

يوم 20 ماي، صادق الرئيس قيس سعيد بمرسوم ، على إحداث الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة<sup>15</sup> بقيادة العميد الصادق بلعيد. تتولى هذه الهيئة، بطلب من رئيس الجمهورية تقديم اقتراح يتعلق بإعداد مشروع دستور[...] وتحترم المبادئ والأهداف المنصوص عليها بالفصل 22 من الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 [...] ونتائج الاستشارة الوطنية". وتتركب الهيئة من ثلاثة هيكل: اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ؛ واللجنة الاستشارية القانونية ولجنة الحوار الوطني.

كما تم تعيين أعضاء اللجان المختلفة (بصفة أحادية) بأمر رئاسي:

- اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبترأسها عميد الهيئة الوطنية للمحامين وتتكون من ممثلين تقترحهم المنظمات الوطنية عن الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للفلاحة والصيد البحري والاتحاد الوطني للمرأة التونسية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (الفصل 7 من المرسوم).
- اللجنة الاستشارية القانونية وتتكون من عمداء كليات الحقوق والعلوم القانونية والسياسية بالجمهورية التونسية (الفصل 12).

<sup>10</sup>أنظر هنا حول أهم الفروقات بين دستور 2014 ودستور 25 جويلية :

<https://www.hrw.org/fr/news/2022/07/14/referendum-constitutionnel-en-tunisie-questions-reponses>.

<sup>11</sup> <https://www.rfi.fr/fr/afrique/20220502-tunisie-le-pr%C3%A9sident-sa%C3%AFed-annonce-un-dialogue-national-unique-avec-la-soci%C3%A9t%C3%A9-civile>

<sup>12</sup> <https://radioexpressfm.com/fr/a-la-une/sami-tahri/>

<sup>13</sup> <https://www.tap.info.tn/en/Portal-Politics/15179220-national>

<sup>14</sup> <https://africanmanager.com/la-ltdh-decide-de-participer-au-dialogue-national-avec-des-conditions/>

<sup>15</sup> [http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_8536-23-jjaifFeKqj/AfficheJORT/SYNC\\_998329761](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_8536-23-jjaifFeKqj/AfficheJORT/SYNC_998329761)

- لجنة الحوار الوطني وتكون من أعضاء اللجنتين الاستشاريتين، وتتولى التأليف بين المقترحات. ويقدم رئيسها تقريرا ختاميا إلى رئيس الجمهورية في أجل أقصاه 20 جوان 2022.

باستثناء عميد المحامين الذي كان قابلا منذ البداية بكامل المسار (رغم الإحتجاجات داخل قطاع المحامين على موقفه)، أثارت هذه التعيينات الاحادية مباشرة رفض اتحاد الشغل<sup>16</sup> ، في حين قبلت بها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بشرط أن يتم إشراكها في اللجنة القانونية، كما عبّرت عن تخوّفها من قصر مدة مسار الحوار الوطني، وصرّحت أنها ترفض حوارا تكون نتائجه محدّدة سلفا.<sup>17</sup>

أمّا عمداء وعميدات الكليات المعنيين والمعنيات صلب اللجنة الاستشارية القانونية، فإنّهم صرّحوا بأنهم اعتبروا هذا التعيين تشريفا ، فهم يرفضون المشاركة معتبرين/ ومعتبرات أنّ عليهم، ن السهر على حياد الكليات<sup>18</sup> وعدم التدخّل في الشأن السياسي.

أمّا الأحزاب السياسية (حركة النهضة، والحزب الدستوري الحرّ، وثلاثي التيار والتكتّل والجمهوري، وأفاق تونس، وحزب تونس إلى الأمام - رغم أنه حزب مناصر للرئيس) والتي وقع اقصاؤها من المسار، فقد ندّدت في أغلبها "بالحوار الوطني" وبالمسار الذي تقوده الهيئة.

انطلق الحوار في 06 جوان 2022 بحضور 42 "شخصية وطنية". ولم تتسرب إلّا معلومات شحيحة حول أشغال اللجان، وبصعب تقييم إضافتها لمشروع الدستور المقدم من طرف الصادق بلعيد وامين محفوظ إلى رئاسة الجمهورية. ومن اللافت أنّ عددا كبيرا من الملاحظين والملاحظات ندّدوا بضباية هذا الحوار بالمقارنة مع تجربة المجلس التأسيسي 2011-2013. وهي ضباية رغّب فيها رئيس الجمهورية، الذي ذكر صراحة في الأمر المتعلّق بإحداث هيئة الحوار، أنه لا يمكن نشر نتائج أشغاله إلّا بإذن منه.<sup>19</sup>

تمّ نشر مشروع الدستور في الرائد الرسمي يوم 30 جوان 2022<sup>20</sup>. وانتقد الصادق بلعيد في حوار مع جريدة لوموند محتوى المشروع، موضحا أنّ النسخة النهائية المنشورة من طرف الرئيس، مختلفة كليّا عن النسخة المنبثقة عن أشغال الهيئة الوطنية الاستشارية، المقدّمة إلى الرئيس يوم 20 جوان، والمنشورة بجريدة الصباح في 03 جويلية. كما وصف بلعيد مشروع الرئيس "بالخطر".<sup>21</sup> وفي يوم 08 جويلية تمّ نشر نسخة ثانية من مشروع الدستور بالرائد الرسمي<sup>22</sup> احتوت على تعديلات شكلية وأخرى في الأصل.<sup>23</sup>

<sup>16</sup> [echaabnews.tn](http://echaabnews.tn)

<sup>17</sup> <https://www.tunisie-tribune.com/2022/05/23/la-ltdh-decide-de-participer-au-dialogue-national/>

<sup>18</sup> <https://www.leconomistemaghreb.com/2022/05/24/les-doyens-des-facultes-de-droit-disent-non-a-saied/>  
<sup>19</sup> الفصل 22 من المرسوم: <https://legislation-securite.tn/law/105267>

<sup>20</sup> [http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_3944-10-JxltiCKEBC/AfficheJORT/SYNC\\_442528171](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_3944-10-JxltiCKEBC/AfficheJORT/SYNC_442528171)

<sup>21</sup> [https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/07/03/tunisie-le-projet-presidentiel-de-nouvelle-constitution-est-dangereux\\_6133181\\_3212.html](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/07/03/tunisie-le-projet-presidentiel-de-nouvelle-constitution-est-dangereux_6133181_3212.html)

<sup>22</sup> [http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_3812-36-aFzlcUzljW/AfficheJORT/SYNC\\_527380281](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_3812-36-aFzlcUzljW/AfficheJORT/SYNC_527380281)

<sup>23</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/politique/tunisie-une-version-amend%C3%A9e-de-la-nouvelle-constitution-publi%C3%A9e-au-journal-officiel/2633779>

## ▪ مسار انتخابي متعجل وحافل بالخروقات:

بغض النظر عن التحويرات المدرجة على تسيير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ( انظر الجزء الثاني)، قبل أشهر قليلة من الموعد الانتخابي، وهي التحويرات التي انتقدتها الطبقة السياسية والمجتمع المدني، واعتبرتها محاولة لوضع اليد على الهيئة التي سبق وأن أشرفت بنجاح على عدّة مواعيد إنتخابية ، فقد شاب المسار الانتخابي عدّة إخلالات متعارضة مع القواعد المتعلقة بانتخابات حرّة ومستقلة ومنها خاصّة:

## 25 ماي 2022

- تعيين رئيس الجمهورية بصيغة أحادية لتاريخ الاستفتاء قبل أن يكون مشروع الدستور جاهزا (25 ماي 2022 - أي قبل 61 يوما من يوم الاستفتاء).
- التأخير في دعوة الناخبين

J - 61

## 1 جويلية 2022

- تأخر في نشر "القرار المشترك" للهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري والمتعلق بتعددية و"حيادية" وسائل الإعلام في التغطية الإعلامية لمسار الاستفتاء.<sup>24</sup>

J - 24

## 2 جويلية 2022

- تعيين أجل 02 جويلية للمشاركين والمشاركات ليعتلوا موقفهم بنعم أو لا خلال الحملة، أي 48 ساعة فقط بعد نشر مشروع الدستور.<sup>25</sup>

J - 23

## 8 جويلية 2022

- بعد صدور النسخة "المعدلة" لمشروع الدستور يوم 08 جويلية، تعلن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنها لا تحتوي على تنقيحات مهمة على نص المشروع، ولكنها تمنح المشاركين والمشاركات رغم ذلك يومين إضافيين لمراجعة مواقفهم من النسخة الجديدة.<sup>26</sup>

J - 17

## 16 جويلية 2022

- يوم 16 جويلية، يعلن حزب آفاق تونس أنه تعرض إلى المنع بالقوة من طرف أعوان الأمن، من إقامة خيمة في إطار الحملة الانتخابية، رغم تحوزته بالتراخيص اللازمة.<sup>27</sup>

J - 9

## 25 جويلية 2022

- يوم الاقتراع، تم تسجيل كثير من المخالفات في مكاتب الاقتراع ومنها: التأخير في تسليم بطاقات الاعتماد للملاحظين والملاحظات وفي فتح بعض المكاتب وعدم احترام الصمت الانتخابي بما في ذلك من طرف رئيس الجمهورية<sup>28</sup> ونقص في التجهيزات وتعليق المناصرين للاقتراع في محيط المكاتب. وقد صرحت شبكة مراقبون أن 4% من المكاتب سمحت للناخبين بالتصويت دون تقديم بطاقة تعريف أو جواز سفر.<sup>29</sup> وتعرض الصحفيون كذلك إلى المضايقة من طرف رؤساء ورئيسات مكاتب الاقتراع، ومنعوا من تغطية عملية التصويت إلى حد دعوة ضباط الأمن للتدخل.<sup>30</sup>

Jour J

## 8 جوان 2022

- التأخير في نشر الجدول الزمني لمراحل حملة الاستفتاء (أي ستة أيام بعد قرار الدعوة إلى الاستفتاء)، رغم إعلان يوم 02 ماي كتاريخ لبدء حملة الاستفتاء. فهل ستراقب الهيئة التصريحات والحوارات والدعاية السياسية، التي سبقت نشر القرار المشترك بين الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات بصيغة رجعية؟

J - 47

## 15 جوان 2022

- تأخر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الاذن بتسليم بطاقات الاعتماد للملاحظين والملاحظات. وكان هذا التأخير تعلقا لبعض مكاتب الهيئات الانتخابية الجهوية لرفض قبول ومضايقة عدد من الملاحظين والملاحظات الذين رغبوا في ملاحظة عمليات تسجيل الناخبين، مثلما ذكرت ذلك شبكة مراقبون<sup>31</sup> في بلاغها بتاريخ 09 جوان.

J - 40

## 21-27 جوان 2022

- فتح باب التسجيل للمشاركة في حملة الاستفتاء بين يومي 21 و 27 جوان (قبل نشر نص الدستور).

J - 34

## 30 جوان 2022

- قيام الهيئة العليا للانتخابات بنشر قائمة المشاركين والمشاركات في الاستفتاء طبق أية معايير/مقاييس؟.

J - 28

J - 25

<sup>24</sup> <https://www.facebook.com/Mourakiboun/photos/a.124362367662272/4991454610952999/>

<sup>25</sup> [https://haica.tn/ar/%d8%a8%d9%84%d8%a7%d8%ba-2/?fbclid=IwAR1\\_5avZstsla1WzCtrLnHxKphu4s4wmQlfs6zOgT\\_MTbasPAZSx1NGKmlE](https://haica.tn/ar/%d8%a8%d9%84%d8%a7%d8%ba-2/?fbclid=IwAR1_5avZstsla1WzCtrLnHxKphu4s4wmQlfs6zOgT_MTbasPAZSx1NGKmlE)

<sup>26</sup> اعتمدنا في تحديد هذا الجدول الزمني، على الحوار المطول لرجا الجابري، رئيسة شبكة مراقبون، في جريدة الشارع المغاربي ليوم 14 جوان.. 2022.

<sup>27</sup> <https://www.facebook.com/RadioExpressFm/videos/374559121434040/?t=2>

<sup>28</sup> <https://www.tunisienumerique.com/tunisie-abdelkefi-afek-tounes-empeche-de-tenir-une-activite-dans-le-cadre-de-la-campagne-du-referendum/>

<sup>29</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/tunisie-linstance-%C3%A9lectorale-va-enqu%C3%AAtter-sur-les-%C3%A9ventuelles-irr%C3%A9gularit%C3%A9s-constat%C3%A9s-lors-du-r%C3%A9f%C3%A9rendum/2645422>

<https://www.tap.info.tn/en/Portal-Politics/15407849-referendum-haica>

<sup>30</sup> <https://www.facebook.com/Mourakiboun/photos/a.124362367662272/5118940161537776/>

<sup>31</sup> <https://www.facebook.com/snjt.tunisie/posts/pfbid0gEAJHSTppb1oL7UDkGv1XHJ7RYNXd4imt2Sb1WFuxicgajToBNFSbpBnbDjQom2l>

وتعارض هذه الخروقات والفوضى وسوء التفسير، المتوقع بسبب الأجال المختصرة التي فرضها رئيس الجمهورية، مع القواعد والمعايير المتعلقة بانتخابات حرة وشفافة. كما تزامنت مع عدّة مواجهات علنية، على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة بين العضو الجديد سامي بن سلامة وفاروق بو عسكر رئيس الهيئة، المعين من طرف رئيس الجمهورية، على مواقع التواصل الاجتماعي إلى جانب التصريحات المتضاربة لأعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات<sup>32</sup>. ووصل الأمر إلى طلب بقية أعضاء الهيئة من رئيس الجمهورية إقالة سامي بن سلامة . وقد تمّ منعه من الدخول إلى قصر المؤتمرات يوم إعلان نتائج الاستفتاء، بل و أدان عدد من الملاحظين والملاحظات من المجتمع المدني وعدد من الشخصيات السياسية "عدم حيادية الإدارة واستغلال موارد ومؤسسات الدولة في حملة الاستفتاء والدعاية الانتخابية"<sup>33</sup> وكذلك في الدعاية السياسية والإشهار الحضري لفائدة مشروع دستور الرئيس.

وتجدر الملاحظة أنّ كل المسار قد تعرّض إلى نقد شامل من طرف لجنة البندقية<sup>34</sup> - والتي تونس دولة عضو فيها - التي أصدرت يوم 27 ماي 2022<sup>35</sup> رأياً عاجلاً بطلب من مفوضية الاتحاد الأوروبي في تونس. وقد اقترحت اللجنة (خاصة) أنّ أدنى ما يجب فعله، هو تمديد آجال التعديلات الدستورية، وبالتالي تأخير تاريخ الاستفتاء، وتحديد هل أن الاستفتاء هو استشاري أو تقريبي، وماهي الاستتبعات إن تمّ رفض نصّ المشروع ، وضرورة أن تشرف هيئة الانتخابات بتركيبها السابقة على تنظيم الاستفتاء.

كلّ هذه العناصر قد أضرت بمصداقية الاستفتاء وبالتبعية بشرعية الدستور، إذا تمت المصادقة عليه بعد استيفاء الطعون القانونية أمام المحكمة الإدارية، التي صرّح ناطقها الرسمي أنها لن تنظر إلّا في الطعون المقدّمة من طرف المشاركين والمشاركات في حملة الاستفتاء فقط.

## 2. استمرار زخم تركيز السلطات:

تواصلت عملية التوسّع في الصلاحيات الرئاسية بالتوازي مع الدخول حيز التنفيذ لخارطة طريق رئيس الجمهورية، طبقاً لمقتضيات الأمر 117 ، ومن خلال الهجمات المتكرّرة على الهيئات المستقلة وحلّ المجلس الأعلى للقضاء (وقد ورد ذلك بالتحليل والنقد في النشريات السابقة).

### ▪ حل البرلمان:

شهدت السلطة التشريعية عدّة تقلبات في الفترة التي تغطيها هذه النشرة، بعد تجريد البرلمان ومنذ صدور التدابير الاستثنائية.

وفعلاً، فقد أصدر مكتب مجلس نواب الشعب دعوة لجلسة عامّة عن بعد، انعقدت يوم 30 مارس بحضور 120 نائباً (من أصل 217)، بغاية إصدار مشروع قانون يهدف إلى إلغاء التدابير الاستثنائية والمراسيم الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ 25 جويلية 2022 . وأثار مشروع القانون، المصادق عليه بأغلبية 116 من النواب، في نفس اليوم، رد فعل فوري من رئيس الجمهورية، أمام مجلس الأمن القومي، ووصف

<sup>32</sup> <https://www.leconomistemaghrebin.com/2022/05/18/isie-dissensions-bouasker-ben-slama/>

<sup>33</sup> <https://www.facebook.com/Mourakiboun/photos/a.124362367662272/5068778743220585/>

<sup>34</sup>هيئة استشارية لمجلس أوروبا .

<sup>35</sup> [https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-PI\(2022\)026-f](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-PI(2022)026-f)



هذا التصويت "بمحاولة انقلاب فاشلة" وأعلن حلّ مجلس النواب، من أجل "الحفاظ على الدولة ومؤسساتها"، متذرعا بالفصل 72 من دستور . 2014<sup>36</sup>

كما طلب قيس سعيد من وزارة العدل فتح أبحاث ضدّ النواب المعنيين. وتمت إحالة ستة منهم امام قطب مكافحة الإرهاب<sup>37</sup>. ورغم أنّ الفصل 89 من دستور 2014 ينصّ على وجوب إجراء انتخابات تشريعية خلال أجل يتراوح بين 45 و90 يوما بعد حلّ البرلمان، فإنّ قيس سعيد لم يلق بالبال لذلك، ومضى في تنفيذ خارطة طريقه المقررة سلفا.

## ▪ وضع اليد على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: تواصل تفكيك الهيئات الدستورية:

بعد غلق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد منذ 20 أوت 2021 من طرف قوات الأمن، ودون تقديم أية توضيحات من طرف السلطات، واصل قيس سعيد هجماته على الهيئات الدستورية المستقلة، إذ لم تسلم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من عملية التوسع السلطوي في الصلاحيات لرئيس الجمهورية، وذلك رغم التقدير الذي تحظى به على المستويين الوطني والدولي، لنجاحها في تنظيم أربعة مواعيد انتخابية حرة وشفافة. وتولّى الرئيس، بواسطة مرسوم، تغيير تركيبة مكتب الهيئة العليا بتخفيض عدد أعضائها من 9 إلى 7، وإعطاء نفسه صلاحية تسمية ثلاثة أعضاء (منهم رئيس الهيئة) من بين الأعضاء السابقين أو الحاليين لمكتب الهيئة، مع تسمية ثلاث أعضاء آخرين بناء على إقتراح من طرف السلطة القضائية (التي استولى عليها بدورها). أمّا العضو السابع فهو مختص في تكنولوجيا المعلوماتية. وتمت تسمية الأعضاء في مكتب الهيئة الجديدة يوم 09 ماي 2022<sup>38</sup> وتعويض الرئيس السابق نبيل بفون، المنتقد لقيس سعيد، بفاروق بوعسكر. وبالتالي، فقد تولّى المكتب الجديد للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووظائفه 77 يوما فقط قبل الاستفتاء المزمع إجراؤه يوم 25 جويلية 2022.

إنّ هذا المرسوم، المناقض تماما للفصل 70 من الدستور التونسي، الذي يمنع التشريع في المادة الانتخابية بواسطة المراسيم<sup>39</sup>، يتعارض خاصة مع السلوكات الحميدة المتعلقة بالانتخابات الحرة والمستقلة، كما أنّه يقوّض "استقلالية الهيئة ومصداقية كامل المسار الانتخابي"، حسبما ذكرت شبكة مراقبون<sup>40</sup>. إلى جانب أنّه قرار مطعون فيه من حيث الشكل (تعديل قانون هيئة دستورية في فترة استثنائية) ومن حيث الأصل (تعيين رئيس الهيئة وأعضائها من طرف رئيس الجمهورية).

وعلى المستوى الدولي، فقد أثار المرسوم عدد 22 لسنة 2022 المنقّح والمكّم للقانون الأساسي للهيئة العليا، عدّة تحفظات من طرف لجنة البندقية، التي أكّدت في رأيها العاجل المؤرخ في 27 ماي:

<sup>36</sup> <https://lapresse.tn/126964/kais-saied-annonce-la-dissolution-du-parlement/> ; l'article 72 de la الفصل 72 من الدستور التونسي لسنة 2014: رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورمز وحدتها، يضمن استقلالها واستمراريتها، ويسهر على احترام الدستور .

<sup>37</sup> <https://www.icj.org/tunisia-investigating-parliamentarians-for-conspiracy-against-the-state-a-new-low-for-president-saied/>

<sup>38</sup> <https://www.businessnews.com.tn/nouvelle-composition-de-lisie-par-decret-presidentiel,520,118994,3>

<sup>39</sup> <http://www.tunisie-constitution.org/fr/article-70-0>

<sup>40</sup> <https://africanmanager.com/mourakiboun-critique-le-changement-de-la-composition-de-lisie/>

- عدم تطابق المرسوم عدد 22 مع الدستور ومع الأمر عدد 117 ومع المعايير الدولية ( النقطة 71 من رأي اللجنة) ولذلك يتجه إلغاؤه (النقطة 75).
- "من غير الواقعي اعتزام تنظيم استفتاء دستوري ذي مصداقية وشرعية، يوم 25 جويلية 2022"، في غياب نصّ الدستور الجديد الذي سوف يتمّ عليه الاستفتاء" (النقطة 72).
- علاوة على ذلك ، أكّدت اللجنة أنه من الأفضل تنظيم انتخابات تشريعية في أقرب وقت حتى "تعود السلطة البرلمانية إلى الوجود" ، وأنّ تعديل القانون الانتخابي، إذا ما تم قبل الانتخابات، يجب أن يكون في إطار استشارة موسعة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وأنّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تركيبها السابقة للمرسوم 22 هي التي يجب أن تشرف على الانتخابات (النقطة 73).

### ▪ تفكيك السلطة القضائية:

#### • حلّ المجلس الأعلى للقضاء:

يجدر التذكير، كما اوردنا في النشريات السابقة<sup>41</sup>، أنّ استقلال القضاء كان مستهدفا من طرف قيس سعيد منذ انطلاق مساره (في 25 جويلية)؛ ودليل ذلك تعليقه للامتيازات ومنح أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، وإعلانه تعليق المجلس من وزارة الداخلية، ثمّ تعليقه فعليا وتعويضه بالمجلس الأعلى للقضاء المؤقت، والذي تمّ تكوينه بالأساس لمصلحة رئيس الجمهورية. وقد أثارت كلّ هذه الاعتداءات الخطيرة على السلطة القضائية ردود فعل قوية من طرف الأمم المتحدة ومن طرف الشركاء الدوليين لتونس، الذين حتّوا "الرئيس التونسي على إعادة النظر في قراره بحلّ المجلس الأعلى للقضاء<sup>42</sup>. ورغم هذه المعارضة الشديدة، واصل قيس سعيد خطابه اللاذع ضدّ القضاء واستمرّ في مبادراته الرامية إلى إضعاف استقلاليتها<sup>43</sup>.

#### • إعفاء القضاة:

رغم أنّ المرسوم عدد 11 لسنة 2022 ، يمكن الرئيس من أن يطلب من مجلس القضاء المؤقت إعفاء كل قاض أو قاضية أخلّ بواجباته، فإنه وجه للعدالة ضربة قاسية جديدة خلال الفترة السابقة. فقد كان من الواضح أنه لم يكن راضيا على مردود المجلس، فأعلن في خطاب أمام مجلس الوزراء<sup>44</sup> في غرة جوان قراره بإعفاء 57 قاضيا وقاضية بتهم متنوعة كـ"تعطيل الأبحاث في قضايا إرهابية" و "الفساد المالي"، ولكن أيضا "الفساد الأخلاقي" مثل الزنا أو المشاركة في جلسات خمرية. وتمّ في نفس الليلة

<sup>41</sup>أنظر صفحة-<https://asf.be/wp-content/uploads/2022/03/Rapport-200-jours-Concentration-des-pouvoirs-et-derives-securitaires.pdf>

<sup>42</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/l-onu-appelle-le-pr%C3%A9sident-tunisien-%C3%A0-annuler-sa-d%C3%A9cision-de-dissoudre-le-conseil-sup%C3%A9rieur-de-la-magistrature-/2497395>

<sup>43</sup> <https://www.icj.org/fr/tunisie-le-president-doit-renoncer-a-son-plan-de-dissolution-du-conseil-superieur-de-la-magistrature/>

<sup>44</sup> <https://www.facebook.com/Presidence.tn/videos/5000246053415829>

نشر قائمة السبعة والخمسين قاضيا وقاضية بواسطة أمر رئاسي<sup>45</sup>. وفي نفس عدد الرائد الرسمي تمّ نشر المرسوم عدد 35 لسنة 2022<sup>46</sup> الذي يمنح الرئيس إمكانية إعفاء القضاة، بما عزز أكثر فأكثر، تشديد قبضة رئيس الجمهورية على العدالة. وهكذا أصبح بإمكانه مستقبلا، إعفاء القضاة ووكلاء النيابة كما يشاء، بناء على تقارير مقدّمة من "الجهات المخوّلة"، وهي بدورها مجهولة للعموم والتي تقرّر أنّ القضاة أو القاضيات يمثلون خطرا على "الأمن العام" أو من أجل "المصلحة العليا للبلاد" أو ارتكبوا أفعالا من شأنها أن تمسّ بسمعة القضاء أو استقلاله أو حسن سيره<sup>47</sup>. وإلى جانب ذلك فقد أصدر الرئيس قراراته بإعفاء القضاة والقاضيات، وهي قرارات غير قابلة للطعن، بناء على هذا الأمر، الذي ينص كذلك على أن "الدعوى العمومية ضدّ جميع القاضيات والقضاة الذين تمّ إعفاؤهم تتمّ إثارها تلقائيا" مثلما ذكرت في بلاغ لها مجموعة من المنظمات الدولية.<sup>48</sup>

أثارت هذه الإعفاءات وهذا المرسوم أزمة<sup>49</sup> غير مسبوقّة في الوسط القضائي، وتمّ إعلان إضراب عام للقضاة والقاضيات بعد تنظيم مجلس وطني عاجل يوم 04 جوان<sup>50</sup> لجمعية القضاة التونسيين، التي ندّدت بحزم في بيان لها بتاريخ 02 جوان "بمذبحة القضاة"<sup>51</sup> وباستمرار تدخل الرئيس في القضاء واتهامه بانتهاك أبسط حق الدفاع المكفول في الدستور. و قد تمّ تمديد الإضراب لمدّة ثلاثة أسابيع متوالية، ودخل ثلاثة قضاة في إضراب عن الطعام يوم 22 جوان (بعد رفع الإضراب من طرف قاضيين لأسباب صحية، قام قاضيان آخران بتعويضهما في بداية شهر جويلية).<sup>52</sup> وتمّ تنظيم يوم غضب بتاريخ 23 جوان من طرف تنسيقية الهياكل القضائية (مكونة من جمعيات ونقابات قضائية) أمام قصر العدالة بتونس<sup>53</sup> وقد حصلت تحرّكات القضاة وخاصة المضرّبين منهم على الطعام على مساندات متنوّعة من المجتمع المدني الوطني والدولي.

<sup>45</sup> [http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_2980-56-syVgbOmgng/AfficheJORT/SYNC\\_362418062](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_2980-56-syVgbOmgng/AfficheJORT/SYNC_362418062)

<sup>46</sup> Ibid

<sup>47</sup> Ibid

<sup>48</sup> <https://www.hrw.org/fr/news/2022/06/10/tunisie-les-revocations-arbitraires-de-magistrats-un-coup-dur-contre-lindependance>

<sup>49</sup> Ibid <https://www.hrw.org/fr/news/2022/06/10/tunisie-les-revocations-arbitraires-de-magistrats-un-coup-dur-contre-lindependance> بالنسبة لردود الفعل في الخارج، أنظر الجزء الثالث

<sup>50</sup> <https://www.businessnews.com.tn/57-magistrats-revoques--lamt-organise-un-conseil-national-urgent-520,119740,3>

<sup>51</sup> <https://www.facebook.com/AmtTunisie/photos/pcb.2304230629717138/2304248653048669/>

<sup>52</sup> <https://www.mosaiquefm.net/fr/print/1065729/greve-de-la-faim-deux-magistrats-rejoignent-le-groupe>

<sup>53</sup> <https://www.businessnews.com.tn/journee-de-colere-des-magistrats-jeudi-23-juin,520,120269,3>



وفي المقابل، لم تظهر السلطة أية ردة فعل أو انفتاح على الحوار، وأعلنت وزارة العدل يوم 20 جوان أنها أطلقت إجراءات صرف منح الإعفاء للقضاة المعنيين، ولكن الإضطراب في عمل المحاكم بسبب الإضراب ( والذي نجح بصفة واسعة)، حال دون إحالة ملفات القضاة إلى السلطات العدلية. 54

### • العدالة ضحية الانحياز الأمني لقيس سعيد ؟

اعتبر عديد الملاحظين والملاحظات، أنّ المقصود من عبارة "الجهات المخوّلة"، التي يمكنها تقديم تقارير تسمح لرئيس الجمهورية بإعفاء قضاة وقاضيات، هي جهات أمنية. وربما يتأكد هذا الاعتقاد من الجدول السابق، والذي يظهر بوضوح إرادة في السيطرة على النيابة وقضاة التحقيق، وكذلك من غياب أية إجراءات تأديبية ضدّ القضاة المعفيين.

### • حملة تشويه ضدّ إحدى القاضيات المعفيات:

أدلت خيرة بن خليفة ، إحدى القاضيات المعفيات ، بشهادتها أمام المجلس الوطني العاجل للقضاة وقدمت وجهة نظرها حول خلفية إعفائها، متهمه أخت زوجة رئيس الجمهورية، بكونها وراء طردها، فكانت ضحية حملة تشويه على وسائل التواصل الاجتماعي - من طرف مدونين وصفحات مناصرة لرئيس الجمهورية- اعتمادا على وثيقة رسمية تمثل في اختبار عذرية منجز في إطار قضية زنا اتصل بها القضاء سنة 2020.

<sup>54</sup> <https://www.businessnews.com.tn/le-ministere-de-la-justice-annonce-le-versement-des-indemnites-aux-magistrats-revoques,520,120231,3>

## • سيف ديمق ليس مسلط على رأس القضاة والقاضيات:

لا ننسى، كما سبق ذكره، أنّ "الدعوى العمومية" تنطلق تلقائياً ضد كل قاض وقاضية تمّ إعفاؤه، طبق الأمر عدد 35 لسنة 2022 المؤرخ في غرة جوان. وكما ذكرت مجموعة المنظمات الدولية العشر في بيانها "الإعفاءات الاعتبارية للقضاة ضربة موجعة ضدّ استقلال القضاء"، فإنّ الإثارة التلقائية للإجراءات الجزائية ضدّ القضاة لهذه الأسباب، تعني الخلط بين القضايا الإدارية والقضايا الجنائية. وبذلك "يخرق المرسوم الإجراءات الجزائية التونسية الجاري بها العمل ويتهك مبدأ المساواة أمام القانون والحق في اللجوء إليه".<sup>55</sup>

ومن جهة أخرى فإنّ "المرسوم لا يحترم مبدأ الشرعية، ويرجع ذلك إلى أنّ الأسس المرتكز عليها لإخضاع قاض للملاحقة الجنائية، يتمّ تحديدها بعبارات عامة وغامضة مما يجعل من المستحيل على القضاة تمييز السلوك الذي يصنّف كجريمة جنائية"<sup>56</sup>، ويسمح للسلطة التنفيذية باتخاذ إجراءات تعسّفية "وتجدر الإشارة أنّ رئيس جمعية القضاة التونسيين أنس الحمادي قد تلقى دعوتين للمثول أمام التفقدية العامة لوزارة العدل<sup>57</sup> وعند حضوره لم يقع سماعه حسب بيان الجمعية.

يبقى أنه، وبالنظر إلى مشروع الدستور الذي تمّت المصادقة عليه في 25 جويلية فإنّ الرئيس سعيد نجح نهائياً في مسعاه لتفكيك السلطة القضائية وإخضاعها الكلي للسلطة التنفيذية محوّلاً السلطة القضائية إلى مجرد "وظيفة" مع منع حق الإضراب على القضاة والقاضيات.

### 3. مسار العدالة الانتقالية تحت التهديد الدائم:

تبعث وضعية مسار العدالة الانتقالية على الإنشغال. فهي ليست على قائمة أولويات الرئيس، رغم أنّه أظهر قبل 25 جويلية اهتماماً بموضوع الضحايا والشهداء والأموال المنهوبة والتوصيات الواردة في تقرير هيئة الحقيقة والكرامة. وبينما كان الرهان الأساسي في السابق على المستوى القضائي والعدالة الانتقالية، هو فاعلية الدوائر القضائية المختصة<sup>58</sup> في عدّة ملفات، ومسألة تغيب المتهمين عن المثول أمامها، فإنّ مسار تفكيك استقلال السلطة القضائية المذكور أعلاه، يعيق مسار العدالة الانتقالية، التي تشكو من ضعف الدعم السياسي. ولم يكتف رئيس الجمهورية بعدم إعلان دعمه لهذه المسألة الحيوية، بل إنه اتخذ قرارات في اتجاه مضاد لها، بتعيين مسؤولين أمنيين ساميين، منذ شهر أوت 2021، يوجدان في قائمة المتهمين أمام الدوائر القضائية المختصة، وخاصة عبر إصداره للأمر الرئاسي المتعلق بالصلح الجزائي في مارس 2022<sup>59</sup> بما من شأنه التهديد بالإطاحة بمسار العدالة الانتقالية. وفعلاً فإنّ الصلح

<sup>55</sup> <https://www.hrw.org/fr/news/2022/06/10/tunisie-les-revocations-arbitraires-de-magistrats-un-coup-dur-contre-lindependance>.

<sup>56</sup> Ibid.

<sup>57</sup> <https://www.facebook.com/AmtTunisie/photos/pcb.2325574224249445/2325574180916116/>

<sup>58</sup> تمّ إعفاء أحدهما بسرعة [bulletin des 100 jours](#).

<sup>59</sup> انظر صفحة [bulletin des 200 jours](#)، 6

الجزائي يتعارض مع مبادئ كشف الحقيقة والمحاسبة، وهي مبادئ ضرورية لضمان عدم تكرار الانتهاكات.<sup>60</sup>

ثم أصدر الرئيس بعد ذلك الأمر الرئاسي عدد 20 لسنة 2022 بتاريخ 09 أبريل 2022، والذي على أساسه تم إحداث مؤسسة فداء<sup>61</sup> وهو الأمر الذي رفضته عدّة عائلات للضحايا، لا فقط لكونه يمثّل خرقاً لمبادئ العدالة الانتقالية، ولكن أيضاً لأنه يدمج فعليا الجلادين وضحايا الثورة في مؤسسة واحدة ويخرق بذلك صلاحيات الهيئة العامة للمقاومين وشهداء وجرحى الثورة وضحايا العمليات الإرهابية.

أخيراً فإن مسار إعداد الدستور الجديد ومحتواه بدوره، يثير المخاوف: أحمد فريعة، وزير الداخلية أثناء الثورة والمتهم أمام الدوائر القضائية المختصة، شارك في اللجنة الاستشارية المكلفة بصياغة المشروع المقدم للرئيس<sup>62</sup>. فإنّ تشريك متهم (يرفض حتى الحضور في جلسات المحاكمة) في صياغة دستور جديد، يكرّس الإفلات من العقاب ويبرز احتقار السلطة الحالية لآليات العدالة الانتقالية ولضمانات عدم تكرار الانتهاكات. أما مشروع الدستور نفسه، فإنه لا يحتوي على أية إشارة للعدالة الانتقالية، في حين أن دستور 2014، كرّس في الفصل 148 التزام الدولة بتطبيق العدالة الانتقالية في كلّ مجالاتها وهو ما مثل ضماناً كبيراً.

#### 4. تهديدات ضد الفضاء العام والمجتمع المدني:

بعد حيز زمني قصير من تسريب مشروع إصلاح للمرسوم عدد 88، – تعرّضنا له في النشرة السابقة - صرّح رئيس الجمهورية في مجلس وزاري ليوم الخميس 24 فيفري 2022 بضرورة إصدار "نصّ يمنع كل تمويل خارجي للجمعيات" واصفاً هذه الأخيرة بكونها امتداد للقوى الخارجية<sup>63</sup>. وجاء هذا التصريح تبعاً لتسريب مشروع إصلاح المرسوم المنظم للجمعيات والذي لقي انتقاداً واسعاً من طرف منظمات المجتمع المدني الوطني، مثل الديناميكية النسوية التي عبّرت عن "الرفض القطعي لمراجعة المرسوم عدد 88 لسنة 2011 (بسبب ما يحتويه) من تضييق على حرية الجمعيات وعلى حرية العمل الجمعياتي في تونس"<sup>64</sup> وكذلك من طرف المجتمع المدني الدولي عبر بيان لـ13 منظمة دولية وصفت نصّ المشروع

<sup>60</sup> <https://asf.be/fr/blog/publications/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a9-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%aa%d9%88%d8%b5%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d9%84%d9%85%d9%82%d8%aa%d8%b1%d8%ad-%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%ac/>

<sup>61</sup> [http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX\\_2568-35-frsJofmgng/AfficheJORT/SYNC\\_446641796](http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_2568-35-frsJofmgng/AfficheJORT/SYNC_446641796)

<sup>62</sup> <https://lapresse.tn/132224/dialogue-national-les-participants-invites-a-presenter-leurs-visions-de-lavenir-du-pays/>

<sup>63</sup> <https://www.facebook.com/Presidence.tn/videos/959141931436749>

<sup>64</sup> <https://www.aswatnissa.org/communiqu\u00e9-presse/revision-of-decree-no-88-of-2011-a-threat-on-civil-society-freedoms/>

إذا وقع إقراره "بالتراجع الخطير على المكاسب التي تحققت في حرية تكوين الجمعيات بعد الثورة التونسية في 2011".<sup>65</sup>

كما أكد مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان أنّ مشروع الإصلاح يعبر عن إرادة السلط التونسية في إحداث آليات قانونية لمراقبة وربما تكميم المجتمع المدني، خاصة وأنّه يأتي في مناخ تتصاعد فيه الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد وانعدام كل سبل الحوار بين السلطة القائمة ومكونات المجتمع المدني.<sup>66</sup>

ومنذ هذه التعبئة، وكذلك منذ تصريح ميشال باشلييت، المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بمناسبة الدورة 49 لمجلس حقوق الإنسان ، والتي عبرت عن "انشغال كبير" بالقرارات التي تهدد "بالإضرار الكبير بالفضاء المدني والديمقراطية"<sup>67</sup>، يبدو أنه تمّ تعليق مشاريع التصحيح على الفضاء المدني عبر الإصلاح التشريعي، أو على الأقل في الوقت الراهن.

بغض النظر عن بعض المحاولات المعزولة لتصحيح الفضاء المدني ، أو عن الاعتداءات المقترفة من ممثلي الدولة، والتي تمّ إعلامنا بها خلال الأشهر الأخيرة، مثل المضايقة والاعتداء الذين تعرّضت لهما مجموعة من الشباب (بعضهم أحداث) خلال سهرة احتفال دفعة جديدة لجمعية تلمذية (BIL:LPM<sup>68</sup>)، ومحاولات تعطيل تكوين جمعيات من طرف الإدارة العامة للجمعيات ، والتعطيلات الإضافية لموظفي الجمعيات عند تجديد بطاقات تعريفهم أو الهرسلة التي يتعرّض لها ناشطو وناشطات مجتمع الميم-عين ، فقد تمّ تصحيح الفضاء المدني بصفة جذرية منذ 25 جويلية ، خاصة بفعل غلق كلّ مجال تحاور بين المجتمع المدني وأصحاب القرار . وقد أقصى رئيس الجمهورية المجتمع المدني - مثل الأحزاب السياسية- من الحوار الذي أعلن عنه يوم 02 ماي 2022 والصادر في شأنه المرسوم عدد 30 لسنة 2022 بتاريخ 19 ماي، والمتعلق بإحداث "الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة"- كما بيناه في الجزء السابق 1 ب-

وفيما يتعلق باستفتاء 25 جويلية، فقد دعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المجتمع المدني الوطني والدولي لملاحظة الاستفتاء وتقديم بطاقات مطالب الاعتماد<sup>69</sup> (غير أن هذه الأخيرة سلمت لهم بعد تأخير كبير). كما دعتهم الى تقديم "تصاريح" بالمشاركة في حملة الاستفتاء ، ولكن، وعلى أكثر من عشرين ألف جمعية مسجلة بتونس لم تتقدّم سوى 27 جمعية بطلب المشاركة في الحملة وأغلبها جمعيات تنشط على المستوى المحلي وغير معروفة على الساحة الوطنية. وهذا ما يطرح عدّة أسئلة في بلاد تحضى بمجتمع مدني ناشط بصفة لافتة، ومتعود على اتخاذ مواقف معلنة حول كبريات المسائل العامة: هل سيتم تتبع الجمعيات المناضلة المعروفة بمعارضتها لمشروع قيس سعيد، بسبب ظهورها الإعلامي والتظاهرات التي نظمتها حول مشروع دستور قيس سعيد؟ يبدو أنّ هذا ما يؤكده أحمد تليلي

<sup>65</sup> <https://www.hrw.org/fr/news/2022/03/11/tunisie-il-faut-faire-barrage-aux-restrictions-imminentes-qui-menacent-la-societe>

<sup>66</sup> بيان المرصد : مشروع إصلاح المرسوم النظم للجمعيات يهدد الحريات بشدة .

<sup>67</sup> <https://www.youtube.com/watch?v=KYa5Gnz-6XY&t=1089s>

<sup>68</sup> [https://www.facebook.com/permalink.php?story\\_fbid=pfbid0FpaNmRSwac8FME6atu9PR49YCPQ8ht5ppcs8w6UYGsVodiCQK2XYmusdz1LFfJe2l&id=100009769507222](https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0FpaNmRSwac8FME6atu9PR49YCPQ8ht5ppcs8w6UYGsVodiCQK2XYmusdz1LFfJe2l&id=100009769507222)

<sup>69</sup> <https://www.facebook.com/photo/?fbid=398352245664409&set=a.343986361100998>

المنصري عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.<sup>70</sup> وفي هذه الحالة، هل سيتم التبع طبق المجلة الانتخابية أو المجلة الجزائية؟ وهل ستخضع الجمعيات المناصرة لمشروع الدستور، والتي خرقت نفس القواعد الى نفس القوانين؟

## 5. إعفاءات وتعيينات:

إضافة إلى إعفاء القضاة والقاضيات المذكور أعلاه فقد تمّ منذ يوم 25 جويلية 2021 تعويض 18 واليا على 24 من طرف قيس سعيد ومنهم 13 يوم 06 جوان 2022.<sup>71</sup>



<sup>70</sup> [radionationale.tn](http://radionationale.tn)

<sup>71</sup> [https://fr.wikipedia.org/wiki/Liste\\_des\\_dirigeants\\_des\\_gouvernorats\\_tunisiens#cite\\_note-mouv2233-1](https://fr.wikipedia.org/wiki/Liste_des_dirigeants_des_gouvernorats_tunisiens#cite_note-mouv2233-1)



إضافة لما سبق فقد تمّ طيلة السنة الأخيرة طرد وتعيينات كثيرة:

التعيينات	إعفاءات
06 رئاسة الجمهورية	03 رئاسة الجمهورية
34 رئاسة الحكومة	30 رئاسة الحكومة
28 وزارة الداخلية	25 وزارة الداخلية
30 وزارة العدل	63 وزارة العدل
09 وزارة الدفاع	1 وزارة الدفاع
18 واليا	18 واليا
9 الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	2 وسائل اعلام
3 وسائل اعلام	
مختلفات: 210 المجموع: 347	مختلفات: 168 المجموع: 310

## 6. التطورات الاقتصادية:

إلى جانب التطورات السياسية المذكورة سابقا كان موضوع المفاوضات حول إمكانيات التمويل (بالاقتراض الخارجي) للدولة التونسية في قلب الأحداث.

وقد تواصلت المؤشرات الكلية للاقتصاد في التدهور طيلة هذه الفترة: تخفيض التقييم السيادي لتونس إلى ج ج ج من طرف وكالة فيتش يوم 18 مارس، ارتفاع الدين العمومي، التضخم المتزايد (7.8٪ في شهر ماي)، تزايد العجز العمومي (9.7٪ من الناتج الداخلي الخام). كما تعرّضت البلاد إلى صدمة ثانية كبرى لأسباب خارجية- بعد صدمة أزمة الكوفيد 19- باندلاع النزاع في أوكرانيا. وفعلا فقد أثرت الحرب بشدة على الاقتصاد ووعلى أسعار المواد الأولية، سواء سعر برميل النفط أو سعر القمح (تستورد تونس أغلب قمحها من أوكرانيا). وقد حدّر مروان العباسي محافظ البنك المركزي التونسي عديد المرات، من أنّ تداعيات الحرب ستفاقم التوترات على ميزانية الدولة . وقد صرّحت وزارة المالية في نهاية أفريل بأنّ تكاليف الحرب في أوكرانيا على تونس وأثرها على قطاع الطاقة، سوف تصل إلى أربعة مليار دينار.<sup>72</sup>

كل هذه الصعوبات المالية تضيق من هامش التحرك لدى السلط التونسية، في محيط يتميز بصعوبة تعبئة موارد ذاتية<sup>73</sup> مع تزايد الحاجيات المالية، في الوقت الذي تكافح فيه الدولة لغلق ميزانية 2022 ولخلاص أجور الموظفين. - أجور تمثّل أكثر من 50٪ من المصاريف العمومية في البلاد<sup>74</sup>- وهكذا، فقد

<sup>72</sup> <https://finance.yahoo.com/news/refile-ukraine-crisis-causes-1-133707356.html?guccounter=1>

<sup>73</sup> أنظر حول هذا الموضوع "La justice fiscale, un enjeu de survie à la portée de la Tunisie", policy brief publié en novembre 2021 par AlBawsala :

<https://www.albawsala.com/ar/publications/rapports/20225132?fbclid=IwAR2PXS4f1jxzQuiMHiZMNe1whXS5PE2pggoQ89kAwlKAFrJpKd-UQyxz0oU>.

<sup>74</sup> <https://inkyfada.com/fr/2021/12/16/reprise-negociations-recours-fmi-tunisie/>

أثير احتمال العجز عن خلاص الديون عدّة مرات<sup>75</sup> ، ممّا جعل العثور على حلّ للتمويل أكثر إلحاحا واستعجالا ، خاصّةً وأنّه المخرج الوحيد أمام البلاد في اللحظة الحالية.

إضافة الى ذلك ، فقد تمّ في شهر نوفمبر الماضي استئناف المحادثات "التقنية" مع صندوق النقد الدولي، والتي تمّ تعليقها بعد 25 جويلية ، على أساس مماثل لعروض الإصلاح المقدمة من رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي قبل إقالته، في 25 جويلية 2021. وبعد زيارات عديدة لصندوق النقد الدولي وعدّة أسابيع من النقاشات التقنية وإعلان رئيسة الحكومة نجلاء بودن بداية شهر جوان عن مشروع الإصلاحات المزمع تقديمه<sup>76</sup>، أعلن صندوق النقد الدولي يوم 22 جوان أنه جاهز لبدأ نقاشات رسمية أكثر من أجل صياغة برنامج<sup>77</sup>، وانطلقت يوم 04 جويلية دورة جديدة من المفاوضات<sup>78</sup> انتهت يوم 18 جويلية بإعلان "تقدّم مرض"<sup>79</sup>.

وتتمثّل هذه الإصلاحات الهيكلية أساسا في تخفيض الإنفاق العام عبر إعادة هيكلة القطاع العمومي (الخروج المبكر للتقاعد، تجميد أجور الموظفين) والنظام الضريبي ونظام الدعم (المواد الغذائية والطاقة) ومؤسسات الدولة.

وتتعرض هذه الإجراءات التقشفية في الميزانية إلى انتقاد واسع، إذ يواصل الاتحاد العام التونسي للشغل<sup>80</sup> والمجتمع المدني<sup>81</sup> معارضتهم المبدئية بسبب تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية المنتظرة والخطيرة على الشرائح الأكثر هشاشة، وكذلك معارضتها من حيث الشكل بسبب منهجية المفاوضات غير التشاركية والاقصائية.

ما زال صندوق النقد الدولي يعتبر إلى اليوم موافقة الاتحاد العام التونسي للشغل على الاتفاق شرطا لا بد منه (4 مليار دولار مرتقبة). ونظرا لصعوبة موافقة الاتحاد، سوف تمضي الدولة على الأغلب اتفقا دون مساندة المنظمة النقابية. إذ أنه علاوة على إلحاح وضع الميزانية للحصول على هذه المليارات فإن الدعم المالي لصندوق النقد الدولي سيمثل ضمانا للبلاد لتتمكن من الاقتراض من ممولين آخرين وتخفيض الخطر على الديون.

<sup>75</sup> Notamment par Morgan Stanley et Bloomberg Economics.

<sup>76</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/tunisie-le-gouvernement-d%C3%A9voile-les-grandes-lignes-de-son-programme-national-des-r%C3%A9formes-/2605718>

<sup>77</sup> <https://www.imf.org/fr/News/Articles/2022/06/22/pr22220-tunisia-statement-by-director-jihad-azour-at-the-conclusion-of-a-visit-to-tunisia>

<sup>78</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/d%C3%A9but-des-n%C3%A9gociations-officielles-entre-la-tunisie-et-le-fmi/2628447>

<sup>79</sup> <https://www.imf.org/fr/News/Articles/2022/07/19/pr22267-tunisia-imf-staff-concludes-mission-to-tunisia-with-good-progress>

<sup>80</sup> <https://lapresse.tn/132906/negociations-entre-la-tunisie-et-le-fmi-le-gouvernement-espere-le-fmi-confirme-et-lugtt-sinquiete/>

<sup>81</sup> أطلقت منظمتا البوصلة والمنتدى الاقتصادي والاجتماعي حملة " يزي ما رهنّونا " <https://www.webmanagercenter.com/2022/03/16/482421/la-societe-civile-tunisienne-veut-sinviter-dans-les-negociations-avec-le-fmi/>

ودائماً على المستوى الاقتصادي، فقد دخل حيز التنفيذ يوم 21 مارس، المرسوم المتعلق بالمضاربة<sup>82</sup>. ويمثل هذا المرسوم جزءاً لا يتجزأ من سياسة "ملاحقة المضاربين" التي أطلقها سعيد. ويجرم هذا المرسوم المضاربة ونشر "معلومات أو أخبار كاذبة" من شأنها إحداث اضطراب في الأسواق، وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية أنّ هذا المرسوم "يحتوي على أحكام صيغت بعبارات فضفاضة، من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات بالسجن تتراوح بين عشر سنوات ومدى الحياة بما في ذلك من أجل النقاش العلني حول الاقتصاد". وفعلاً فإن العقوبات ثقيلة جداً، وتؤكد المنظمة أنّ هذا المرسوم يفتح الباب أمام "التبعتات التعسفية والظالمة" ويمس بحرية التعبير<sup>83</sup>.

## II الحقوق و الحريات

بطاقة جلب	احتفاظ	إقامة جبرية	فتح أبحاث	إيقاف تحفظي	إيقافات / بطاقات إيداع / إدانات	منع من السفر
						
5	3	15	10	3	69	90

### 1. الصحافة والإعلام:

في تواصل مع ما سبقت معانيته في النشريات السابقة، استمرّ التضييق على حرية الاعلام وحرية التعبير منذ 25 جويلية. وما تدرج ترتيب تونس من الرتبة 73 إلى الرتبة 94 في الترتيب العالمي لحرية الصحافة<sup>84</sup>، المنجز من طرف مراسلون بلا حدود، إلّا دليلاً على ذلك.

وقد كان ردّ الفعل قويا من طرف النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والجامعة العامة للإعلام (التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل)، وذكرت نقابة الصحافيين "أنّ حرية الصحافة وحرية التعبير يواجهان خطراً داهماً" وذكرت أنّ خسارة 21 رتبة في ترتيب مراسلون بلا حدود ناتج عن "انخفاض مؤشرات حرية الصحافة وتزايد الانتهاكات ضدّ الصحافيين والمحاکمات والإيقافات وإثارة التبعتات ضدّ المدنيين أمام

<sup>82</sup> <https://legislation-securite.tn/law/105237>

<sup>83</sup> <https://www.amnesty.org/fr/latest/news/2022/03/tunisia-new-anti-speculation-law-threatens-freedom-of-expression/>

<sup>84</sup> <https://rsf.org/fr/classement?year=2022>

القضاء العسكري، و قصور التواصل من طرف السلطة الحاكمة والاعتداء على حق المواطنين والمواطنات في المعلومة وفي معرفة مستقبل بلادهم".<sup>85</sup>

وقد جرت عدّة أحداث ميزت هذه الفترة:<sup>86</sup>

- يوم 18 مارس تم إيقاف الصحفي خليفة القاسمي (موزايك آف أم) وسجنه لمدة أسبوع بسبب رفضه كشف مصادره، بعد نشره لمعلومات حول تفكيك خلية ارهابية بالقيروان، وكما تمّ الاستماع لزميلة وزميل للصحفي المذكور، من قبل قطب مكافحة الإرهاب<sup>87</sup>. وتمّ تنظيم اعتصام تضامني أمام مقرّ نقابة الصحفيين وندّد النقيب مهدي الجلاصي بالضغوطات والتنضيقات المسلطة على الصحفيين وأدان هذه الممارسات المخجلة"<sup>88</sup>
- يوم 23 مارس تم إيقاف صحفيين اثنين من نواة ، سيف الكوساني وطارق العبيدي، أثناء تصوير تحقيق 89 حول المبادرة الوطنية" تعلم عوم"، إحياءا لذكرى عمر العبيدي، الذي قتله أعوان الأمن سنة 2019. ورغم تحوزهما بالتراخيص اللازمة، تمّ منعهما من التصوير من طرف أعوان أمن بالزري المدني، وتمّ حجز وثائق هويتهما وأجهزة عملهما وحملهما الى مركز الأمن، الذي اتصل برئيس تحرير نواة وطلب منه كشف من شجعهما على هذا العمل. وفي الأخير تمّ تسليم الصحفيين استدعاء للمثول امام النيابة يوم 14 أفريل. و انتهت القضية بالحفظ. وقد أصدر موقع نواة بيانا تضمن تنديدا صارما بهذه الممارسات.<sup>90</sup>
- إدانة المدونة والناشطة أمينة منصور في نهاية شهر ماي، بستة أشهر سجنا من طرف القضاء العسكري، بدعوى نشرها لتدوينة على الفايس بوك سنة 2021 تنقد فيها الرئيس قيس سعيد.<sup>91</sup>
- منتصف جوان تم إيقاف الصحفي صالح عطية، بعد حوار في قناة الجزيرة، يصرّح فيه ان الرئيس قيس سعيد طلب تدخل عسكريا ضدّ الاتحاد العام التونسي للشغل<sup>92</sup>. و تمّ الاحتفاظ به بسبب رفضه، طبق محاميه، الكشف عن مصدره، وكذلك بتهمة الاعتداء على الجيش و التحريض على العنف، ثم تمّ اصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه من طرف القضاء العسكري.<sup>93</sup>

<sup>85</sup> <https://lapresse.tn/129450/le-snjt-et-la-federation-generale-de-linformation-tirent-la-sonnette-dalarme-la-liberte-de-la-presse-menacee/#:~:text=Elle%20a%20perdu%2021%20places,occupait%20le%2073e%20rang.>

<sup>86</sup> <http://snjt.org/wp-content/uploads/2022/05/resume%CC%80-rapport.pdf>

<sup>87</sup> <https://lapresse.tn/126550/khalifa-guesmi-remis-en-liberte/>

<sup>88</sup> Ibid.

<sup>89</sup> [https://twitter.com/Ghaya\\_BM/status/1506666184258867202](https://twitter.com/Ghaya_BM/status/1506666184258867202)

<sup>90</sup> <https://www.facebook.com/nawaat/photos/a.423635536213/10160053438771214/>

<sup>91</sup> <https://www.article19.org/resources/tunisian-activist-jailed-facebook-posts/>

<sup>92</sup> [https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/06/13/en-tunisie-un-journaliste-en-garde-a-vue-apres-des-declarations-sur-l-armee\\_6130075\\_3212.html](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/06/13/en-tunisie-un-journaliste-en-garde-a-vue-apres-des-declarations-sur-l-armee_6130075_3212.html)

<sup>93</sup> <https://www.businessnews.com.tn/Mandat-de-d%C3%A9p%C3%B4t-contre-Salah-Attia,520,120049,3>

- يوم 22 جويلية تتعرض الصحفية يسرى الشخاوي 94 وكذلك عدد من أعضاء مكتب نقابة الصحفيين و نقيبها مهدي الجلاصي، الى الاعتداء العنيف من طرف قوات الأمن، اثناء تظاهرة ضد الاستفتاء في شارع الحبيب بورقيبة 95. وقد أصدرت النقابة بياناً<sup>94</sup> للتنديد بهذه الاعتداءات.

وعدا ذلك:

- نددت نقابة الصحفيين مرة أخرى بغياب الشفافية لدى السلطات، عندما سمحت فقط لإثنى عشر صحفياً، بحضور ندوة صحفية نظمتها نجلء بون مع مثيها المصري مديولي في منتصف شهر ماي .<sup>97</sup>
- طالبت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري من جهتها الإعلاميين في بداية شهر جوان، بضمان حرية التعبير وتوسيع التغطية الإعلامية للفاعلين السياسيين بكل اختلافاتهم.<sup>98</sup>
- وكما ذكرنا سابقاً في الجزء المخصص للاستفتاء، فإن قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الذي يلزم بالتسجيل المسبق لكل شخص طبيعي او جمعية أو حزب سياسي يرغب في التعبير عن موقفه من الاستفتاء (على غرار القرار الإطارى للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري)، من شأنه التضييق بشدة على حرية التعبير في تونس. فقد تمّ التراجع عن دعوة فوزي الشرفي، الأمين العام لحزب المسار، لبرنامج إذاعي، ساعة واحدة قبل البث، لأنه غير مسجل في الحملة الرسمية 99. وسوف يكون شبه المستحيل بالنسبة للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري أو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تسليط رقابة مسبقة على كامل البث الإعلامي. فما الذي سيحدث للأشخاص الذين سيعبرون عن موقف من الاستفتاء، دون أن يكونوا مسجلين في الحملة الرسمية؟ وبموجب أي قانون سوف يحاسبون؟ وهل سيتم التعامل مع الأشخاص المناصرين للاستفتاء مثل الأشخاص الذين نادوا بالمقاطعة أو الذين صوتوا بلا؟

نشرت نقابة الصحفيين يوم 30 ماي 2022 تقريرها السنوي<sup>100</sup> بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي تضمن عددا من الملاحظات المتعلقة بانتهاكات حرية الصحافة خلال السنة:

- تدخل الرئاسة في إعداد برنامج الأخبار اليومي
- المحاكمات العسكرية ضد الصحفيين والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون من طرف قوات الأمن.
- التصريحات المتكررة لرئيس الجمهورية عن نيته "تعديل قطاع الإعلام" وإصدار أوامر في هذا الشأن.

<sup>94</sup> <https://www.facebook.com/photo/?fbid=3178406459048673&set=a.1716986868523980>

<sup>95</sup> <https://www.businessnews.com.tn/mehdi-jelassi-tabasse-par-la-police,520,121269,3>

<sup>96</sup> <https://www.facebook.com/snjt.tunisie/photos/a.1501676556773034/3203685179905488>

<sup>97</sup> <https://www.tap.info.tn/en/Portal-Politics/15191431-snjt-decries-ban-on>

<sup>98</sup> <https://www.facebook.com/photo/?fbid=350988990495021&set=a.255887093338545>

<sup>99</sup>

<https://www.facebook.com/faouzi.charfi/posts/pfbid0tENTkhqbwof2cTHMFUMLf6Zsks9ih8UMJa5w8Y32GpEXTDonbCvZLszDhFXHmoqBl>

<sup>100</sup> <http://snjt.org/2022/05/05/23525/>

- الغموض المتواصل على مستوى الحكومة التي لا تخاطب الشعب التونسي ولا تنظم ندوات صحفية، ولا تعين مستشارين إعلاميين من شأنهم تسهيل عمل الصحفيين وحماية الحق في المعلومة.
- نشر المنشورين 19 و20 من طرف رئاسة الحكومة ينتهك الحق النقابي المضمون بالدستور والمواثيق الدولية.
- تعتبر نقابة الصحفيين أنّ ما يحصل يمثّل وضعاً تحت اليد لحقوق الصحفيين ومحاولة من رئاسة الجمهورية والحكومة للتأثير على الخط التحريري لوسائل الإعلام، في تجاهل تام لحقوق الصحفيين وللحق في المعلومة.

## 2. حق التظاهر وعنف ضد المعارضين:

### • حق التظاهر: المعاملة بمكاليين:

تزايد التصييق على حق التظاهر في الأشهر الأخيرة، وكان كمال الفقيه، والوالي الجديد لتونس العاصمة والمقرّب من قيس سعيد، قد اتخذ قراراً غير مسبوق، بمنع التظاهرات السياسية في شارع الحبيب بورقيبة، الشارع الرئيسي للعاصمة ومركز التظاهرات خلال شهر جانفي 2011، مخصصاً هذا الشارع للتظاهرات السياحية والثقافية والفنية<sup>101</sup>. في حين شارك هو نفسه والذي سبق له وصف المتظاهرين ضد السلطة بأنهم "يتممون إلى الماضي"، يوم 8 ماي 2022، في تظاهرات مناصرة لقيس سعيد محاطاً بأعوان الأمن<sup>102</sup> وفي نفس الشارع الذي أراد منعه على المعارضين للرئيس.

### • معاملة مختلفة تماماً مع معارضي ومعارضات قيس سعيد:

تمّ قمع تظاهرة يوم 04 جوان 2022 أمام مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بواسطة الغاز المسيل للدموع. وتمّ تعنيف المعارض اليساري التاريخي حمة الهمامي من طرف قوات الأمن<sup>103</sup>. كما تم منع الحزب الدستوري الحر من التظاهر أمام مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 7 جويلية 2022 بكم هائل من قوات الأمن وتم تعنيف أعضاء الحزب كما ورد في بيانهم. ومن ثمة عبرت الامينة العامة للحزب، عيبر موسى (والتي بدورها تم نقلها الى المستشفى بعد المظاهرة) انها قد اتخذت كل الإجراءات القانونية اللازمة لإجراء المظاهرة. علاوة على ذلك، تعرض مرة اخرى حمة الهمامي مع المعارضة سامية عبو من حزب التيار إلى الاعتداء يوم 22 جويلية، أثناء مظاهرة بدعوة من الائتلاف المدني من أجل الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية و المساواة<sup>104</sup>. وقد انتشرت قوات الأمن المجهزة بكثافة، وهاجمت بعنف

<sup>101</sup> <https://news.gnet.tn/tunisie-le-gouverneur-de-tunis-interdit-les-manifestations-politiques-a-lavenue-habib-bourguiba/>

<sup>102</sup> <https://www.facebook.com/waelbangader2008/videos/356035949840346/?t=56>

<sup>103</sup> <https://www.france24.com/fr/afrique/20220605-tunisie-heurts-lors-d-une-manifestation-contre-le-r%C3%A9f%C3%A9rendum-%C3%A0-tunis>

<sup>104</sup> <https://www.facebook.com/snjt.tunisie/photos/a.1501676556773034/3201381013469238/>

المتظاهرين بالغاز والضرب بالعصي والأرجل<sup>105</sup>. وفي نفس التظاهرة تم إيقاف 11 متظاهرا ومتظاهرة منهم وكما ذكرنا سابقا تعرّض صحفيون وناشطون الى الاعتداء منهم مهدي الجلاصي نقيب الصحفيين الذي تعرّض الى الرش المباشر للغاز المسيل للدموع في وجهه.<sup>106</sup> كما أنّ وزارة الداخلية تولّت يوم 14 جانفي الاغلاق شبه الكلي لمداخل الشارع الرئيسي للمدينة وتركيز عربات خراطيم المياه.

وقع الإفراج عن المتظاهرين الاحدى عشر بعد 24 ساعة، بعد تجند المجتمع المدني والمحامين والمحاميات، ولكن شهادة سيف العيادي (مناضل كويري من جمعية دمج والذي تمّ إيقافه)، كانت شهادة مفحمة: إيقاف خارج الإطار القانوني لعدّة ساعات (في خرق سافر لإجراءات الاحتفاظ)، المنع من الاتصال بمحامي لعدة ساعات، سوء معاملة، تخويف، تحرش جنسي، التمكين من الحمض النووي تحت التهديد... الخ<sup>107</sup>.

#### • سلبية السلطات امام عنف أنصار قيس سعيد :

بدأت تظهر في الأشهر الاخيرة توجهات مخيفة، إذ يتعرّض المعارضون والمعارضات لمشروع قيس سعيد إلى الاعتداء خلال أنشطة عامة، وتعرضت أحزاب الحملة الوطنية لإسقاط الإستفتاء للاعتداء اللفظي والبدني بوحشية (الرمي بالحجارة)، أثناء تظاهرة منظمة بمدينة سوسة يوم 26 جوان 2022 ، من طرف بعض الشباب رافعين لافتات مناصرة للرئيس قيس سعيد.<sup>108</sup> ووقعت أحداث مشابهة خلال تجمّع نظّمته مبادرة "مواطنون ضدّ الانقلاب" يوم 04 جوان بتوزر، حيث اقتحم قرابة عشرة أشخاص قاعة الاجتماع ومنعوه ، وقاموا باهانة المنظمين.<sup>109</sup>

وفي مدينة الرقاب تمّ منع حزب آفاق تونس من عقد اجتماع في إطار الحملة "بلا"، من طرف مواطنين آخرين . وحسب بيان نشره رئيس الحزب على صفحته، "فقد تمّ تهديد منظمي ومنظمات الاجتماع من طرف رجال مسلحين بالعصي والحجارة، وتمّ منع المواطنين والمواطنات من الوصول إلى مكان الاجتماع<sup>110</sup>. وفي طلبية بتاريخ 17 جويلية ، تعرّض أحد أعضاء الحزب، أثناء توزيعه لمطويات تدعو إلى التصويت "بلا"، إلى الاعتداء المادي عليه على سيارته بالحجارة من قبل 12 شخصا حسب بيان صدر عن حزب آفاق تونس.<sup>111</sup>

ومن المهم في هذا الصدد التأكيد، أنّ الأحداث السياسية الثلاث المذكورة أعلاه (اجتماع، تظاهر، حملة للتصويت "بلا" قد تم تنظيمها في إطار القانون وبالعالم المسبق للسلط. كما تجدر الإشارة إلى نقطة

<sup>105</sup> <https://www.facebook.com/ahmed.zarrouki.1272/posts/pfbid02mzEWh2GtGqkJmtcMVrmU8NCcux9DtETitSTmk8ChNvkT45GsPeLqPmaJ1pTUQihfl>

<sup>106</sup> <https://www.facebook.com/jlassi.mahdi/posts/pfbid02DxgZLzqzFdo4yMQHFVpZaXrbCu1k8ZaRu3UDR2vdgFD8UpuS6Bn4v7f6RWBGPMzrhI>

<sup>107</sup> <https://www.facebook.com/photo/?fbid=8025033444204022&set=a.102918723082240>

<sup>108</sup> <https://www.businessnews.com.tn/le-collectif-pour-le-boycott-du-referendum-denonce-les-agressions-des-milices-de-kais-saied,520,120417,3>

<sup>109</sup> [www.facebook.com/1095355399/videos/5078726008909196/](https://www.facebook.com/1095355399/videos/5078726008909196/)

<sup>110</sup> <https://news.gnet.tn/tunisie-afek-tounes-empeche-de-tenir-un-meeting-populaire-a-regueb/>

<sup>111</sup> <https://www.facebook.com/AfekTounes.PageOfficielle>

أخرى تبعث على الخشية، وهي أنّ الأطراف الثلاث التي كانت ضحية الاعتداءات، انتقدت سلبية بل وتواطؤ السلطات المحلية وقوات الأمن عند الاعتداء عليها.

#### • هرسة متقدي ومعارضي قيس سعيد:

في نفس التوجه لملاحظاتنا في التقارير السابقة، يستمر المعارضون والمعارضات لمشروع قيس سعيد- ناشطين وشخصيات سياسية- في التعرّض الى الهرسة الالكترونية وغير الالكترونية، في مقابل الإفلات التام من العقاب للمعتدين. وأخذت حملات التشويه والسحل منعطفًا جديدًا، كما يتأكد من المثال المذكور في الجزء المتعلق بالقضاء حول القاضية خيرة بن خليفة، التي كانت ضحية حملة حادة جدا في شبكات التواصل الاجتماعي، بعد شهادتها حول إعفائها. كما تعرض أنس الحمادي رئيس جمعية القضاة التونسيين<sup>112</sup>، إلى حملة تشويه في شبكات التواصل الاجتماعي، مثله مثل الرئيسة الشرفية لنفس الجمعية روضة قرافي هي وعائلتها<sup>113</sup>. وقد دارت هذه الحملات التشويهية بالتوازي مع قرار الرئيس قيس سعيد بإعفاء 57 قاضيا وقاضية. كما كانت زينة الماجري المعلقة في إذاعة موزايك آف آم ، وباعثة منصّة "فالصو"، ضحية حملة تلب على شبكات التواصل الاجتماعي، إثر تعليق إذاعي لها<sup>114</sup> حول الخطاب المغالط للرئيس وأخبار مضلّة نشرها أنصاره.

كما كان عدد كبير من الشخصيات العامة والسياسية من الصفّ الأوّل، ضحايا لنفس المعاملات، إثر تعبيرهم عن مواقف أو قرارات اتخذوها ضدّ رئيس الجمهورية ومحيطه، مثل عيبر موسى<sup>115</sup> (رئيسة الحزب الدستوري الحرّ)، نور الدين الطبوبي<sup>116</sup> (الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل) ومهدي الجلاصي<sup>117</sup> (نقيب الصحفيين) وسعاد عبد الرحيم (رئيسة بلدية تونس).<sup>118</sup>

تمّ كلّ هذه الحملات عبر صفحات التواصل الاجتماعي، مثل صفحة حركة 25 جويلية 2021<sup>119</sup> أو بواسطة "مدوّنين" يقدمون أنفسهم كأَنْصار الرئيس قيس سعيد/ مسار 25 جويلية، مثل بن عرفة<sup>120</sup>. ولم تتعرّض هذه الحملات إلى أيّ تبعات أو فتح أبحاث من طرف النيابة، ويعزو عدد من الملاحظين

<sup>112</sup> <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=964621807564315&set=pb.100020495133322.-2207520000.&type=3>

<sup>113</sup> <https://www.facebook.com/watch/?v=2797566787053190>

<sup>114</sup> <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=963783667648129&set=pb.100020495133322.-2207520000.&type=3>

<sup>115</sup> <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=969839250375904&set=pb.100020495133322.-2207520000.&type=3>

<sup>116</sup> <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=967028737323622&set=pb.100020495133322.-2207520000.&type=3>

<sup>117</sup> [https://m.facebook.com/story.php?story\\_fbid=pfbid08qQYZXP5L9JsBTEyaU2UAeEo8bRxlZn16mmdFgvo3kboFvxVh1Sw2bhG8wa2QhRI&id=1494972305](https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid08qQYZXP5L9JsBTEyaU2UAeEo8bRxlZn16mmdFgvo3kboFvxVh1Sw2bhG8wa2QhRI&id=1494972305)

<sup>118</sup> <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=970724960287333&set=pb.100020495133322.-2207520000.&type=3>

<sup>119</sup> <https://www.facebook.com/revolution2021tunis>

<sup>120</sup> <https://www.facebook.com/BenArfa>



والملاحظات هذا المناخ للخطاب العنيف والمتشجّح إلى رئيس الجمهورية الذي لم يندد أبداً بمثل هذه الممارسات<sup>121</sup>

### 3. تواصل التضيقات التعسّفية على الحريات:

شهد الضغط الأمني ضدّ الأشخاص المصنّفين S ، في الأشهر الأخيرة تصاعداً وتضاعف يبعث على الانشغال مداهمات إدارية، تحديد حرية التنقل، استدعاءات اعتباطية لمراكز الأمن، هرسلة في مقرات العمل وغيرها من المضايقات غير المبرّرة للحريات. وقد ذكر برنامج "سند"<sup>122</sup> أنه تكفّل في السداسي الأول لسنة 2022 فقط، بواحد وعشرين حالة جديدة لمصنّفين S ، دون أن يثبت على أي واحد منهم علاقة بالإرهاب أو تهديداً للأمن العام ، بل إن بعض ضحايا التصنيف كان تحصلوا سابقاً على أحكام براءة من القضاء.

إنّ التعسّف في الرقابة الإدارية ، عبر هذه الإجراءات المنتشرة منذ ما قبل 25 جويلية 2021، أصبحت اليوم تحت المجهر، لأنها امتدّت إلى طيف واسع من المواطنين والمواطنات التونسيين وخاصة النواب وشخصيات سياسية وقضاة وقاضيات ورجال ونساء أعمال.<sup>123</sup>

وحيث تتواتر إجراءات الرقابة الإدارية ضدّ الأشخاص المصنّفين إلى درجة الهرسلة البولسية، يصير لها تأثيراً عميقاً ومستداماً عليهم وكذلك على عائلاتهم وخاصة أطفالهم، الذين ترعبهم المداهمات المنزلية. وقد تعرّض الإعلام إلى عدد كبير من الحالات لشخصيات تمّ منعها من مغادرة البلاد بمجرد قرار إداري، مثل حالة الوزيرة السابقة والقيادية في حركة النهضة النائبة سيدة الويسي<sup>124</sup> ، فقد توجهت يوم 15 جوان إلى المطار للسفر إلى الخارج فطلبت منها شرطة الحدود رخصة عدلية لتتمكن من السفر، حسب تصريح سمير ديلو محامي وعضو سابق في حركة النهضة. وبعد عدّة محاولات لمعرفة مصدر منعها من حرية التنقل، علمت السيدة الويسي أنّ المنع كان نتيجة قرار إداري غير رسمي وبدون أيّ أساس قانوني وليس بقرار قضائي. كم تمّ منع جميلة الكسيكسي، النائبة عن نفس حركة النهضة من السفر يوم 16 جويلية 2022<sup>125</sup>، دون إذن قضائي .

<sup>121</sup> <https://www.businessnews.com.tn/le-discours-de-kais-saied-suscite-une-vive-polemique,519,113495,3>

<sup>122</sup> سند هو برنامج المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب للدعم المباشر لضحايا

: <https://omct-tunisie.org/assistance-directe/>

<sup>123</sup> Note de positionnement: D'états d'urgence en états d'exception : La démocratie tunisienne croule sous les régimes dérogatoires

<sup>124</sup> <https://www.tunisienumerique.com/tunisie-une-ancienne-ministre-nahdaoui-interdite-de-voyager/>

<sup>125</sup> <https://www.espacemanager.com/interdite-de-voyage-jamila-ksiksi-denonce-une-violation-de-ses-droits-fondamentaux.html>

وفي يوم 04 جويلية ، حان الدور على نورالدين بن تيشة، المستشار السابق لرئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي، الذي صرّح أنه منع من السفر مع زوجته بسبب التنصيص على مهنته السابقة في جواز سفره وبطاقة تعريفه الوطنية<sup>126</sup>. وتمّ إعلامه أنّ خطأه هو عدم تغيير المهنة في وثائق تعريفه التونسية.

وقد نفى توفيق شرف الدين وزير الداخلية الطابع التعسفي للإجراءات التضييقية، موضحاً أنّ جميع الأشخاص الخاضعين للإقامة الجبرية هم موضوع أبحاث جزائية<sup>127</sup>. إلا أنّ بعض التضييقات على حرية التنقل تمت بالفعل بأذن قضائية مثل حالة منع راشد الغنوشي من السفر، ولكن هذه التضييقات ليست، في أغلب الحالات، صادرة بأذن قضائية، بل بقرارات من وزارة الداخلية ودون أي أساس قانوني .

وتبقى المحكمة الإدارية الحصن الوحيد ضد التعسف، غير أنّ لجوء الضحايا إلى القضاء الإداري يلاقي عدّة عراقيل، وأولها بطء الإجراءات. وعلى سبيل المثال، وخلال شهر ديسمبر 2021 ، أودع فريق سند الحق وهو فريق مساندة قانونية لضحايا التعذيب، تابع لبرنامج سند للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، قضايا استعجالية لفائدة 11 شخصا مصنفاً S ، بغاية الحصول على بإيقاف تنفيذ إجراءات الرقابة الإدارية التي يخضعون لها. وكان يجب أن ينتظروا خمسة أشهر، لكي تصدر لفائدة أربع منهم فقط، أحكام بإيقاف التنفيذ، والتي كان من المفروض أن تصدر في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ إيداع الملف بالمحكمة. إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه الأحكام الأربع، ورغم إيجابيتها، فقد ارتكزت على تعليل قانوني خطير، إذ طلب المحامون بطلان إجراءات الرقابة الإدارية المفروضة على الأشخاص المصنفين لأنها مرتكزة (أغلب الظن) على أمر 1975 المنظم لصلاحيات وزارة الداخلية وهو لا يرتقي إلى درجة القانون، كما انه يسند لأعوان الداخلية صلاحيات غير مضبوطة بدقة في مادّة الحريات. لكن المحكمة الإدارية اكتفت باعتبار أنّ الوزارة لم تقدّم الأدلة على أنّ الأشخاص المعنيين يشكلون خطراً على الأمن العام، بما يعني أنه لو قدمت الوزارة هذه الأدلة لأصبح التضييق على الحريات مسموحاً به.

وتبعث الهجمات الأخيرة على السلطة القضائية على الخشية، أنّ القضاء والقاضيات<sup>128</sup>، بما فيهم قضاة وقاضيات المحكمة الإدارية، سيلجؤون إلى الرقابة الذاتية لتلافي انتقام السلطة التنفيذية .

#### 4. المحاكمات العسكرية للمدنيين:

مثملاً لاحتنا في التقارير السابقة "للتحالف من اجل الأمن والحريات"<sup>129</sup>، فقد تأكّدت النزعة الى اللجوء المتزايد إلى القضاء العسكري لمحاكمة المدنيين منذ 25 جويلية، وتشمل أغلب الحالات أمام القضاء العسكري قضايا ذات علاقة بحرية التعبير، إثر نقد يوجّه لرئيس الجمهورية. ولطالما تمّ انتقاد هذا الوضع وكانت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان قد اتخذت موقفاً من هذه الاحالات في بيانها المنشور نهاية

<sup>126</sup> <https://www.webdo.tn/2022/07/05/noureddine-ben-ticha-interdit-de-voyager/>

<sup>127</sup> <https://www.businessnews.com.tn/taoufik-charfeddine-accuse-ennahdha-de-propager-les-rumeurs-et-les-fausses-informations,520,117760,3>

<sup>128</sup> أنظر الكراس السابق، صفحة 8: المشهد السياسي والمؤسساتي

<sup>129</sup> أنظر الكراس : 200 "يوماً بعد الفصل 80 صفحة- <https://asf.be/wp-content/uploads/2022/03/Rapport-200-jours-Concentration-des-pouvoirs-et-derives-securitaires.pdf> أنظر أيضا الكراس: " 100 يوماً بعد الفصل 80" صفحة 5-6: <https://asf.be/fr/blog/publications/francais-100-jours-apres-larticle-80--lerosion-de-letat-de-droit-et-des-libertes/>

شهر مارس مؤكدة أنّ "الرابطة ترفض تبني نظام تشريعي يؤدي إلى إحالة مدنيين على المحاكمات العسكرية" وطالبت بتنقيح القوانين المتصلة بهذا الامر.<sup>130</sup>

وقد شملت تطورات المائة يوما الأخيرة كلاً من:

- **النائب سيف الدين مخلوف**، حكم في 17 فيفري بسنة سجن مع تأجيل التنفيذ والمنع من ممارسة مهنة المحاماة مدّة خمس سنوات من اجل إهانة قاض.131
- **النائب ياسين العياري**، حكم غيابي (مرّة أخرى) في 18 فيفري بعشرة أشهر سجنا من أجل الحط من معنويات الجيش وارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية.132
- **النائب عصام البرقاوي**، حكم غيابي في بداية شهر مارس بعشرة أشهر سجنا من أجل الحط من معنويات الجيش وارتكاب امر موحش ضد رئيس الجمهورية عبر وسائل الاتصال إثر نشره لتعليقات نقدية للرئيس.133
- **المحامي والعميد السابق عبد الرزاق الكيلاني** حكم بشهر سجنا مع تأجيل التنفيذ بتهمة الاعتداء على موظف عمومي134 وقد تمّ استدعاؤه من طرف المحكمة العسكرية يوم 23 فيفري، وإيداعه بالإيقاف التحفظي يوم 02 مارس إلى حدود 21 مارس وتمّ تتبعه بسبب نقاشه مع أعوان الامن بمناسبة محاولته زيارة حريفه نور الدين البحيري135 المحتجز تعسّفاً.
- **الصحفي عامر عياد والنائب عبد اللطيف العلوي**، حكم بأربعة أشهر على الاول وثلاثة أشهر على الثاني من طرف المحكمة العسكرية بتهمة المسّ من معنويات "الجيش" بسبب أقوال صدرت منهما ضدّ قيس سعيد على قناة الزيتونة في شهر اكتوبر 2021 وقد تولّي استئناف الحكم. 136
- بداية شهر ماي استنطاق النائب عن ائتلاف الكرامة **محمد العفاس** في اطار تتبع في قضية المطار وقد كان تقدّم للامن بنفسه بعد تسعة أشهر من الاختفاء، وتمّ تأجيل النظر في قضية المطار إلى منتصف شهر ماي.
- منتصف شهر ماي صدور الاحكام في قضية المطار، صدور أحكام ضد أربعة نواب والمحامي **مهدي زقروبة** : السجن 06 اشهر ضدّ المحامي مهدي زقروبة و05 أشهر ضدّ النائبين سيف الدين

<sup>130</sup> Voir sur ce point le policy brief publié par ASF, ADLI et Kawakibi en novembre 2021 : <https://asf.be/fr/blog/publications/francais-policy-brief-le-jugement-des-civils-par-les-tribunaux-militaires-une-menace-a-la-democratie-et-a-letat-de-droit/>

<sup>131</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/politique/tunisie-le-d%C3%A9put%C3%A9-seifeddine-makhlouf-condamn%C3%A9-%C3%A0-un-an-de-prison-avec-sursis-%C3%A0-lex%C3%A9cution/2506166>

<sup>132</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/politique/tunisie-le-d%C3%A9put%C3%A9-du-parlement-suspendu-yassine-ayari-condamn%C3%A9-par-contumace-%C3%A0-10-mois-de-prison/2507034>

<sup>133</sup> <https://www.webdo.tn/2022/03/06/le-depute-gele-issam-bargougui-condamne-a-10-mois-de-prison-ferme/>

<sup>134</sup> <https://www.hrw.org/fr/news/2022/03/14/tunisie-un-tribunal-militaire-emprisonne-un-eminent-avocat>

<sup>135</sup> <https://lapresse.tn/130832/abderrazek-kilani-condamne-a-un-mois-de-prison-avec-sursis/>

<sup>136</sup> <https://kapitalis.com/tunisie/2022/04/08/tunisie-ameur-ayed-et-abdellatif-aloui-condamnes-a-4-et-3-mois-de-prison/>

مخلوف ونضال سعودي و03 أشهر ضدّ النائبين محمد عفاس وماهر زيد وعدم سماع الدعوى للنائب عبد اللطيف العلوي.<sup>137</sup>

- وكما ذكرنا في الجزء الخاص بالصحافة والإعلام تمّ إيقاف الصحفي صالح عطية اثر تصريحات في قناة الجزيرة وإصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه من طرف القضاء العسكري<sup>138</sup> كما تمّ إصدار حكم بستة أشهر سجن ضدّ المدونة أمينة منصور بسبب تدوينة على الفايس بوك ضدّ الرئيس قيس سعيد.

ومثلما أكّد ذلك التحالف من اجل الامن والحريات في النشرة السابق، فإنّ هذه القضايا تتعلق غالبا بتوظيف القضاء العسكري لفرض رقابة على كل تصريح نقدي نحو قرارات وشخص الرئيس قيس سعيد. ونلاحظ الى جانب ذلك أنّ دستور 25 جويلية حذف الأحكام الواردة في الفصل 110 من دستور 2014، والتي تحدّد اختصاص المحاكم العسكرية في الجرائم العسكرية فقط.<sup>139</sup>

## 5. الاعتداءات على المهاجرين والمهاجرات وطالبي وطالبات اللجوء وعلى اللاجئين واللاجئات:

مازال المهاجرون والمهاجرات طالبوا وطالبات اللجوء واللاجئون واللاجئات، يتعرضون إلى انتهاكات لحقوقهم وحقوقهن على الأراضي التونسية<sup>140</sup>، كما أنّ التونسيين والتونسيات الذين يحاولون الهجرة إلى أوروبا مازالوا عرضة إلى الترحيل القسري انطلاقا من إيطاليا.

وفعلا فإنّ بعضهم وبعضهن يواصل التخطّط في وضع ضحايا الاحتجاز التعسفي. وكانت المحكمة الادارية قد أصدرت خلال شهر جويلية 2020، حكما بتعليق احتجاز 22 مهاجرا ومهاجرة في مركز الوردية، معلّلة حكمها بأن حرمانهم من الحرية معارض للقانون التونسي ولتعهدات تونس الدولية. ورغم صدور هذا القرار فإنّ وزارة الداخلية مازالت تلجأ إلى هذا المركز للاحتجاز التعسفي، ففي شهر ماي كان يقبع فيه تسعة أشخاص على الأقل. وبغض النظر عن ظروف الاحتجاز السيئة، يكمن الإشكال قبل كلّ شيء في القواعد التي تنظم هذا المركز والتي تفتقد الى كل أساس قانوني. ويتميّز الاحتجاز في هذا المركز بانعدام الإجراءات القانونية وغياب المراقبة الإدارية وصعوبات الاتصال بمحام أو محامية وغياب الإعلام المكتوب بالقاعدة التشريعية للوضع محل الاحتجاز وغياب كل إجراء فعلي للطعن، ممّا يعرّض الضحية المحرومة من حريتها إلى مزيد الخرق لحقوقها الأساسية.

<sup>137</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/tunisie-des-peines-de-trois-%C3%A0-six-mois-de-prison-dans-laffaire-de-la-%C3%A9roport/2590368>

<sup>138</sup> <https://www.businessnews.com.tn/Mandat-de-d%C3%A9p%C3%B4t-contre-Salah-Attia,520,120049,3>

<sup>139</sup> <https://www.hrw.org/fr/news/2022/07/14/referendum-constitutionnel-en-tunisie-questions-reponses>

<sup>140</sup> [https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/02/22/rafles-insultes-violences-le-traitement-des-etudiants-subsahariens-empire-en-tunisie\\_6114762\\_3212.html](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/02/22/rafles-insultes-violences-le-traitement-des-etudiants-subsahariens-empire-en-tunisie_6114762_3212.html)

يمثل الاحتجاز في مركز الوردية نظاما عقابيا وتعسّفا وغير شرعي للإيقاف ، ولكن السلطات مصرّة على الاستمرار في العمل به رغم الرأي المخالف للقضاء الإداري التونسي.<sup>141</sup>

يبقى وضع اللاجئين واللاجئات وطالبي وطالبات اللجوء في تونس صعبا، حيث يعيشون في ظروف سيئة. وقد دخل يوم 16 أبريل 2022 قرابة 214 منهم صلبة عدد من عديمي الجنسية، بينهم نساء وأطفال وأحداث غير مرافقين، في اعتصام أمام مقرّ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة<sup>142</sup>. وتدرج هذه التظاهرة في تواصل مع الاعتصام الذي انطلق في 09 فيفري 2022 في جرجيس في حركة احتجاجية على الظروف الصعبة<sup>143</sup> التي يعانون منها منذ سنوات، وبعد ترحيل عدد كبير منهم كانوا مقيمين في مركز إقامة تحت تصرّف المفوضية العليا للاجئين بجرجيس.

وأمام إهمال وإخفاق السلطات التونسية من ناحية، رغم أنّ تونس أمضت على اتفاقية جنيف للاجئين ، وإهمال وإخفاق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من ناحية أخرى، رغم أنها وكالة مكلفة بحماية اللاجئين واللاجئات وطالبي وطالبات اللجوء، فإنّ هؤلاء يجدون انفسهم مجبرين على التجمّع في اعتصام لمدة شهرين طالبين إجلاءهم من تونس.

وفي يوم السبت 18 جوان تولّت الشرطة استعمال العنف لتفريق اعتصام المتظاهرين المتبقين أمام مقرّ المفوضية، وكان ذلك بطلب منها، لأنها لا تعتبر أنّ جميع المعتصمين يدخلون في مشمولاتها<sup>144</sup>. وبينما تمّ إيداع عدد من المعتصمين بأحد الميئات، تعرّض العديد منه للاعتداء اللفظي والبدني، وتمّ إيقاف ثلاثة منهم على الأقل والاحتفاظ بهم، بينهم لاجئون وطالبو لجوء، وتفريق البقية نحو وجهات مجهولة. وفي بداية شهر جويلية، تعرّض مواطنون ومواطنات من السينغال إلى التعنيف من طرف قوات الأمن في مطار تونس قرطاج<sup>145</sup>، حيث كان المسافرون معطلين عن السفر منذ عدّة أيام، بسبب إلغاء الناقل الوطنية تونس الجوية لعدد كبير من الرحلات نحو دول من إفريقيا جنوب الصحراء. وقد ندد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بهذه الاعتداءات في بيان أصدره يوم 07 جويلية<sup>146</sup>.

وينبغي التأكيد أنّ سياسة الاتحاد الأوروبي في استبعاد الحدود إلى الدول المجاورة، لا تستثني تونس، التي اندمجت في نظام "إدارة الهجرة" المعتمد أساسا على مراقبة الحدود، ولا سيّما تخفيض عدد المغادرين "غير القانونيين" نحو دول الاتحاد الأوروبي. وقد كُفّ خفر السواحل التونسية بشكل كبير في السنوات الأخيرة عمليات الاعتراض في البحر، والتي ارتفعت من اعتراض 4519 مهاجرا سنة 2018 إلى

<sup>141</sup> <https://asf.be/fr/blog/publications/fr-communique-de-presse-le-centre-del-ouardia-zone-de-non-droit-ou-9-personnes-sont-arbitrairement-privees-de-leurs-libertes/>

<sup>142</sup> <https://inkyfada.com/en/2022/04/23/demonstrations-demanding-asylum-hcr-zarzis-tunis-tunisia/>

<sup>143</sup> أنظر البيان الصحفي الممضى من 27 منظمة من المجتمع المدني: <https://asf.be/fr/blog/publications/fr-communique-de-presse-en-tunisie-refugie-e-s-et-demandeur-se-s-dasile-abandonnes-dans-une-situation-humanitaire-critique/> أنظر أيضا البيان الصادر بمناسبة اليوم العالمي للاجئين: <https://asf.be/fr/blog/publications/20-juin-pour-la-protection-des-refugie-e-s-et-demandeur-se-s-dasile/>.

<sup>144</sup> <https://www.infomigrants.net/fr/post/41358/a-tunis-fin-du-sitin-des-demandeurs-dasile-devant-les-locaux-du-hcr>

<sup>145</sup> <https://english.alaraby.co.uk/news/outrage-senegalese-passengers-assaulted-tunis-airport>

<sup>146</sup> <https://ftdes.net/ar/aeroporto-tunis-carthage/?fbclid=IwAR2DpP75j6dTjyG91N8hkZGBGlbNe6WPvVPiWKJrssb17DRReTykxeOAJWvRQ>

25657 سنة 2021<sup>147</sup>. وما زالت هذه العمليات في تصاعد، حيث تمّ اعتراض 7250 مهاجرا في الشهر الخمسة الاولى لسنة 2022 وصلت في حدّها الأقصى 1515 خلال شهر أفريل و 2658 مهاجرا خلال شهر ماي<sup>148</sup> وفي نفس الوقت الذي تتعهدّ فيه تونس بدعم مالي من دول الاتحاد الأوروبي بحماية الحدود، فإنها تتولى احتجاز مئات المهاجرين، دون أن تتوقّر لديها سياسة استقبال ورعاية وحماية واندماج. وتستمر هجرة التونسيين إلى إيطاليا في مناخ إجتماعي واقتصادي ما انفك يتدهور أكثر فأكثر، حيث حلّ بالشواطئ الإيطالية ما لا يقلّ عن 2206 مهاجرا، بما يعادل 11% من الوافدين على البلاد<sup>149</sup>. وبالتوازي مع ذلك وتطبيقا لاتفاقيات إعادة المهاجرين بين تونس وإيطاليا، تمّ الترحيل القسري الى تونس لـ 431 شخصا إلى تونس وإعادة ما لا يقلّ عن 24 مهاجرا إلى نقاط الحدود الإيطالية الجوية والبحرية.<sup>150</sup>

### III ردود الفعل في تونس والخارج

#### 1. في تونس:

يصعب على الملاحظ رسم خارطة للمشهد السياسي التونسي، لأنه معقد بشكل فريد، إذ أنّ القرارات المتوالية للرئيس قيس سعيد لم تؤدي إلى انقسام ثنائي بين موالية ومعارضة داخل التشكيلات السياسية (احزاب وغيرها)، بل والعكس من ذلك، فقد تعقدت مواقف هذا الطرف أو ذاك من قرارات الرئيس، وتقلبت على مرّ الأسابيع، بحيث أصبح من المستحيل في الوضع الراهن عرض مواقف الأطراف السياسية حسب مقياس القراءة البسيط: معارضة أو مساندة للمسار الذي أطلقه سعيد. وفي نفس الوقت ورغم أنّ إجراءات 25 جويلية 2021 وشخص قيس سعيد، قد حظيا بدعم مهم من المواطنين والمواطنات (87% من المستجوبين يوم 29 جويلية صرّحوا أنهم يساندون قرارات سعيد<sup>151</sup>)، فإنّ هذا الدعم تآكل تدريجيا (أصبح 64.8% في جانفي 2022)<sup>152</sup>، برغم أنه مازال يمنح للرئيس الانتصار إذا تمّ تنظيم انتخابات رئاسية وفقا لنفس سبر الآراء، مع العلم أنّ هذه الأرقام بحاجة إلى التدقيق لأنّ 15% ممّن شملهم سبر الآراء لا يعبرون على نيتهم في التصويت في الرئاسيات، إلى جانب أن سبر الآراء تمّ بالهاتف في غياب الرقابة وإطار قانوني منظم لعمليات صبر الآراء.

يتميّز الوضع السياسي في تونس إذن بتقلب الرأي العام من جهة، وإعادة ترتيب مواقف الفاعلين السياسيين من جهة أخرى، بالتوازي مع ارتفاع عدد المبادرات وعدد المنخرطين فيها والمتعاونين معها،

<sup>147</sup> <https://ftdes.net/annual-report-on-irregular-migration-tunisia-2021/>

<sup>148</sup> صفحة 16، <https://ftdes.net/rapport-mai-2022-des-mouvements-sociaux-suicides-violences-et-migrations/>

<sup>149</sup> صفحة 7.

[http://www.libertaciviliimmigrazione.dlci.interno.gov.it/sites/default/files/allegati/cruscotto\\_statistico\\_giornaliero\\_31-05-2022.pdf](http://www.libertaciviliimmigrazione.dlci.interno.gov.it/sites/default/files/allegati/cruscotto_statistico_giornaliero_31-05-2022.pdf)

<sup>150</sup> الصفحة 7 و 30 من تقرير الضامن الوطني لحقوق الأفراد و حرياتهم لدى البرلمان الايطالي

<https://www.garantenazionaleprivatiliberta.it/gnpl/resources/cms/documents/efaf5dcb6ffc3a58172badee56bb73a.pdf>

<sup>151</sup> <https://lapresse.tn/104654/sondage-emrhod-87-des-tunisiens-soutiennent-kaies-saied-et-approuvent-ses-decisions/>

<sup>152</sup> <https://www.facebook.com/Insights-TN-102899135046354/photos/pcb.324240062912259/324238889579043>

في حين حدّد البعض لنفسه مواقع انفرادية سواء لمقاومة قيس سعيد أو لمناصرته، وكان الحوار المقترح من طرف الرئيس والمذكور أعلاه حول تأسيس "جمهورية جديدة" هو العامل الرئيسي لكلّ هذه التقلبات.

#### • التطورات على مستوى التوقيع :

#### • جبهة الخلاص الوطني:

هي مبادرة تمّ الإعلان عنها في 30 ماي 2022 برئاسة أحمد نجيب الشابي. تمثّل حسب مؤسسيها ومؤسساتها الإجابة على عشرة أشهر من "الانقلاب" وتهدف إلى توحيد القوى ضدّ نظام قيس سعيد ببعث قوّة سياسية مضادة ترمي إلى "إنقاذ" البلاد والخروج من الأزمة. وتضمّ هذه المبادرة أحد عشر قوّة سياسية وهي النهضة، الأمل، حزب الحراك، قلب تونس، ائتلاف الكرامة، مواطنون ضدّ الانقلاب، اللقاء الوطني للخلاص، تونسيون من أجل الديمقراطية، اللقاء من أجل تونس، تنسيقية النواب، ولقاء الشباب من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.<sup>153</sup>

ونظّمت الجبهة أوّل مظاهرة لها يوم 15 ماي، رافعة شعارات رافضة للحوار الوطني بوصفه "باطلا" و "مجرّد مسرحية" وللإستفتاء المصنّف و"الموظف" لفرض إرادة فرد على شعب كامل<sup>154</sup>. كما أعلنت الجبهة دعمها لاستقلال القضاء واستقلالية المنظمات الوطنية، وللدفاع عن الحريات ورفض المحاكمات العسكرية ضدّ المدنيين.<sup>155</sup>

#### • الحملة الوطنية ضدّ الإستفتاء:

هذه المبادرة هي توسّع لثلاثي الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية (التيار والتكتّل والجمهوري)<sup>156</sup> بإدماج حزبي العمال والقطب<sup>157</sup>. انطلقت هذه المبادرة بندوة صحفية يوم 2 جوان أعلن فيها قادة الأحزاب الخمس مقاطعتهم لاستفتاء 25 جويلية ورفضهم القطعي لكل اتصال مع سعيد ونظامه، مذكّرين أن 25 جويلية لم يأت "لإصلاح" مسار الثورة، ولكنّه يعمل على تركيز "نظام فردي معاد للحريات". ونظّمت الحملة يوم 04 جوان، تظاهرة أمام مقرّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تمّ قمعها من طرف قوات الأمن، الذين منعوا المتظاهرين من الوصول أمام المقرّ.<sup>158</sup>

<sup>153</sup> <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/tunisie-le-front-du-salut-national-informe-lambassade-des-etats-unis-des-activit%C3%A9s/2609209>

<sup>154</sup> [alaraby.co.uk/politics](http://alaraby.co.uk/politics)

<sup>155</sup> Ibid.

<sup>156</sup> أنظر كراس 200 يوما صفحة-<https://asf.be/wp-content/uploads/2022/03/Rapport-200-jours-Concentration-des-pouvoirs-et-derives-securitaires.pdf>

<sup>157</sup> <https://www.observatoire-securite.tn/fr/2022/06/02/cinq-partis-lancent-une-campagne-pour-le-boycott-du-referendum/>

<sup>158</sup> <https://www.jeune-independant.net/tunisie-cinq-partis-dopposition-manifestent-contre-kais-saied/>

## • عير موسى والحزب الدستوري الحر:

ما يزال الحزب الدستوري الحر ورئيسه عير موسى ، واللذان يتصدّران استطلاعات الرأي في حالة إجراء انتخابات تشريعية (34٪ من نوايا التصويت مقابل 25٪ لحزب سعيد)<sup>159</sup> ، يمثلان المعارضين الأساسيين للرئيس سعيد. وحتى وإن اعتبرت عير موسى أكبر معارضة للاسلام السياسي ولحزب حركة النهضة، ورغم مطالبتها لسعيد بالتسريع في حل البرلمان<sup>160</sup>، فإنها ما فتئت تتدّ بإرادة إخماد صوتها(خاصة عبر تنقيح القانون الانتخابي)<sup>161</sup> ، وما فتئت تتدد ببطان اللجوء الى الفصل 80 وكامل مسار الاستفتاء.<sup>162</sup>

الائتلاف المدني أو (التحالف المدني):<sup>163</sup> هو مبادرة رأت النور في نهاية جويلية 2021 ، وكانت مكونة في البداية من نقابة الصحفيين والاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين وجمعية القضاة التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ثم تطورت تركيبها منذ ذلك الحين. ولقد أدّى اختلاف المواقف تجاه "الحوار الوطني" والاستفتاء إلى صعوبة العمل المشترك بين هذه المكونات. فإن سارع اتحاد الشغل إلى تعليق عضويته في الائتلاف، فإنه واصل رغم ذلك في اقتراح الحلول وطلب الحفاظ على مسار العمل الجماعي. وفي الأثناء تتج عن إعلان تنظيم الحوار الوطني من طرف سعيد وضع الاتحاد في علاقة صراع مباشرة معه. ويعكس ذلك فإن عميد الهيئة الوطنية للمحامين، والذي تمّت تسميته رئيسا للجنة الاستشارية الاقتصادية والاجتماعية صلب الهيئة الاستشارية، واصل دعمه المعلن لقرارات قيس سعيد. ولهذه الاسباب وسّع الائتلاف المدني من عدد أعضائه (39 منظمة وجمعية) في أعقاب نشر مشروع الدستور الجديد<sup>164</sup>. ويقوده حاليا المنتدى وجمعية النساء الديمقراطيات ونقابة الصحفيين.

<sup>159</sup> <https://www.webdo.tn/2022/04/01/sondages-kais-saied-et-le-pdl-de-abir-moussi-poursuivent-leur-dominance/>

<sup>160</sup> [https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch\\_permalink&v=739262843645513](https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch_permalink&v=739262843645513)

<sup>161</sup> <https://www.leconomistemaghrebin.com/2022/05/19/abir-moussi-kais-saied-veut-changer-la-loi-pour-mempecher-de-gouverner/>

<sup>162</sup> <https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-midi-show/1048997/moussi-saied-n-a-pas-le-droit-de-gouverner-avec-l-article-80>













































<sup>163</sup> أنظر الكراس السابق صفحة-17 : <https://asf.be/wp-content/uploads/2022/03/Rapport-200-jours-Concentration-des-pouvoirs-et-derives-securitaires.pdf> .

<sup>164</sup> <https://www.webdo.tn/2022/07/13/fij-le-projet-de-la-nouvelle-constitution-menace-la-liberte-des-medias/>



• التوقيع من الاستفتاء :

فيما يتعلق بالاستفتاء تحديدا، انقسمت الساحة السياسية إلى أربعة أقطاب:165

نعم ✓	 حركة الشعب	 التحالف من أجل تونس	 تونس إلى الأمام	 التيار الشعبي	 حزب السعادة	 حزب الإرادة الشعبية	 حزب حركة الشعب	 حزب حركة الشباب الإصلاحيين	 التكتل الشعبي من أجل تونس
لا ✗	 حركة النضال الوطني	 حركة الشباب الوطني التونسي	 حزب حركة الشباب التونسي الوطني	 الحركة الوسطية الديمقراطية	 حزب الخضراء للتقدم	 الحزب الاجتماعي الليبرالي	 حركة الشباب نحن لها		
مقاطعة ⚡	 آفاق تونس	 حزب السيادة للشعب	 الاتحاد الشعبي الجمهوري	 حزب الأمان	 حزب الشعب يريد	 الائتلاف الوطني التونسي			
بدون موقف رسمي	 حركة النهضة	 ائتلاف الكرامة	 التيار الديمقراطي	 حزب العمال	 القطب الديمقراطي الحداثي	 الحزب الجمهوري	 التكتل الديمقراطي	 حزب مشروع تونس	 الحزب الدستوري الحر
	 حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي	 جبهة الإنقاذ الوطني	 حزب الأرادة الشعبية	 حزب الرأية الوطنية					
	 قلب تونس	 الحزب الاشتراكي	 حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد	 حزب تحيا تونس	 حزب البديل التونسي	 الحزب الوطني التونسي	 حزب الحراك		
	 حركة وفاء	 الحزب القومي التونسي							

• المجتمع المدني في مواجهة انزلاقات قيس سعيد :

لم تتردد المركزية النقابية القوية، كغيرها من أغلب المنظمات الوطنية، في دعم التحركات الشعبية ومطالبة سعيد بخارطة طريق واضحة ومحترمة للدستور.166 وبعد سنة من مركزة السلط بيد قيس سعيد، صعد الاتحاد العام التونسي للشغل من شدة موقفه تجاه مناورات الرئيس، وازداد الاحتقان، حين وجد

165 <https://inkyfada.com/fr/2022/07/13/constitution-referendum-25-juillet-kais-saied-vote-boycott-oui-non-tunisie/>

166 [ugtt.org.tn](http://ugtt.org.tn)

الأمين العام للاتحاد نور الدين الطبوبي نفسه، معينا في اللجنة المكلفة بصياغة الدستور الجديد<sup>167</sup>، رغم رفضه المعلن سابقا للمشاركة. ثمّ نظّم الاتحاد العام التونسي للشغل إضرابا عاما ناجحا في المؤسسات العمومية يوم 16 جوان<sup>168</sup>، احتجاجا على قطع الحوار مع الرئاسة وعلى المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

ورغم أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل رحّب بتعديل دستور 2014، عندما تبنّى مشروع دستور المعهد التونسي للسياسة<sup>169</sup>، فإنه اعتبر أنّ المشروع الجديد المطروح للاستفتاء يكرّس احتكار السلط من طرف الرئيس. كما عبّر عن تحفظه بشأن إعفاء رئيس الجمهورية من كل مسؤولية سياسية أو جنائية، بشأن إلغاء الهيئات المستقلة<sup>170</sup>. وبعد أن صعّد الاتحاد العام التونسي للشغل موقفه المعارض للمسار الذي أطلقه قيس سعيد ومشروع دستوره، ولا سيّما من خلال عقد سلسلة من اللقاءات طيلة شهر جوان مع معارضين ومعارضات سياسية وممثلين وممثلات للمنظمات الوطنية والدولية، فإنه ترك حرية الاختيار لمنخرطيه ومنخرطاته عند التصويت يوم الاستفتاء<sup>171</sup>، ثمّ اعتبر أنّ التغييرات التي أدخلت على مشروع الدستور "تحسينات جزئية" مع تمسّكه ببعض التحفظات حول التفريق بين السلط<sup>172</sup>. ومن الملاحظ أنّ قيس سعيد ونور الدين الطبوبي قد التقيا في الجزائر بدعوة من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بمناسبة إحياء الذكرى 60 لاستقلال الجزائر.<sup>173</sup>

ومن جهة أخرى، فقد عقدت يوم 14 جويلية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان<sup>174</sup> إلى جانب 36 جمعية أخرى ملتقى وطنيا<sup>175</sup>، تمّ فيه الإعلان<sup>176</sup> عن إنشاء الائتلاف المدني من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة، الذي ندّد بالمسار الذي أطلقه سعيد منذ عام، وبمسار الاستفتاء وبمشروع الدستور "القائمة للحريات".<sup>177</sup> كما طالب الائتلاف بالتخلي عن الاستفتاء وتنظيم حوار جامع، وأعرب عن الاستعداد التام لتنظيم كل أشكال التظاهر السلمي التي يراها مناسبة،

<sup>167</sup> <https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/1057316/taboubi-non-a-un-dialogue-sans-transparence>

<sup>168</sup> [https://www.shemsfm.net/fr/actualites\\_tunisie-news\\_news-nationales/362581/l-ugtt-annonce-une-greve-generale-le-16-juin-dans-le-secteur-public](https://www.shemsfm.net/fr/actualites_tunisie-news_news-nationales/362581/l-ugtt-annonce-une-greve-generale-le-16-juin-dans-le-secteur-public)

<sup>169</sup> <https://news.gnet.tn/tunisie-ahmed-idriss-presente-le-projet-damendement-constitutionnel-de-lept-adopte-par-lugtt/>

<sup>170</sup> <https://www.mosaiquefm.net/fr/referendum/1067340/projet-de-la-constitution-les-reserves-de-l-ugtt-occultees>

<sup>171</sup> [news.tunisiatv.tn](https://news.tunisiatv.tn)

<sup>172</sup> <https://www.webdo.tn/2022/07/14/tunisie-lugtt-salue-la-revision-du-projet-de-la-constitution-mais/>

<sup>173</sup> <https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/1065483/saied-et-taboubi-se-rencontrent-a-alger>

<sup>174</sup> أعضاء من تحلف الأمن

<sup>175</sup> <https://ftdes.net/ar/tunisie/>

<sup>176</sup> <https://www.facebook.com/ftdes/videos/369909158602362/>

<sup>177</sup> <https://kapitalis.com/tunisie/2022/07/15/sana-ben-achour-avertit-contre-linstabilite-politique-en-tunisie/>

ضدّ المسار المفروض من طرف الرئيس. وفعلا، فقد دعا الائتلاف إلى التظاهر يوم 22 جويلية 2022 وهي التظاهرة التي لقيت تعطيلات كبيرة وتعرضت إلى القمع كما بيناه سابقا.<sup>178</sup>

## 2. في الخارج:

لم تمرّ المائة يوم الأخيرة في تونس، دون أن تثير التطورات السياسية داخلها، ردود فعل خارجية. في بداية شهر فيفري، أثار حلّ المجلس الأعلى للقضاء بصفة خاصة، انتقادات وتخوفات من ميشال باشلي المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان<sup>179</sup>، من الإدارة الأمريكية عبر نيد برايس الناطق الرسمي لوزارة الخارجية<sup>180</sup> و ومن رؤساء بعثات مجموعة السبع في تونس ومن الاتحاد الأوروبي<sup>181</sup> والذين أكدوا أنّ "قضاء شفافا و مستقلا و فاعلا - وكذلك احترام مبدأ التفريق - بين السلط ضروريان لحسن سير الديمقراطية في خدمة الشعب على أساس احترام دولة القانون والحقوق والحريات الأساسية".

وفي نفس الفترة تعرض موقف تونس من الصراع الأوكراني الروسي إلى الانتقاد في أواخر شهر فيفري، من قبل سفير الاتحاد الأوروبي، ماركوس كورنارو، الذي غرّد على تويتر أنّ "البقاء على الحياد بين المعتدي والضحية هو في حدّ ذاته موقف<sup>182</sup>"!، في إشارة إلى أنّ تونس لم تتخذ موقفا حازما ضدّ روسيا في الصراع القائم<sup>183</sup>، و بقيت تدعو إلى مزيد الحوار "والتفاوض" حين تمّ اللقاء مع السفير الروسي في تونس. ورغم أنّ تونس صوتت في بداية شهر مارس لصالح قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، يدعو إلى الإيقاف الفوري لاستخدام روسيا للقوة في أوكرانيا<sup>184</sup> فإنّها امتنعت عن التصويت في بداية أبريل على قرار تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان.<sup>185</sup>

وفي مستهل شهر مارس، أعربت ميشال باشلي مرّة أخرى، عن قلق المفوضية السامية لحقوق الإنسان إزاء حلّ المجلس الأعلى للقضاء والهجمات التي يتعرّض لها القضاء المدني والديمقراطي، من خلال التهديدات الموجهة للمجتمع المدني بمنع التمويل الاجنبي، كما أعربت عن الأسف "للتآكل السريع للمؤسسات الرئيسية"<sup>186</sup>. كما تصاعدت النبرة في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، حيث وجهت

<sup>178</sup> <https://www.facebook.com/snjt.tunisie/posts/pfbid0296UbvGdp1fLsms2ga1UvU4mVx7dMnt37T75FN5h9CmAcTmbJ8DLp1QGtRYsz9AZtl>

<sup>179</sup> <https://news.un.org/fr/story/2022/02/1113852>

<sup>180</sup> <https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-february-7-2022/#post-312152-TUNISIA>

<sup>181</sup> <https://www.facebook.com/234212308225/posts/10158735222338226/?d=n>

<sup>182</sup> <https://twitter.com/ambuetunisie/status/1498343878784655373>

<sup>183</sup> <https://www.webmanagercenter.com/2022/03/07/481785/le-nouvel-ambassadeur-de-russie-a-tunis-recu-par-othman-jerandi/>

<sup>184</sup> <https://information.tv5monde.com/info/vote-de-la-resolution-de-l-onu-sur-l-ukraine-une-abstention-des-pays-africains-remarquee-447179>

<sup>185</sup> <https://www.businessnews.com.tn/La-Tunisie-sabstient-de-voter-contre-la-Russie-%C3%A0-ONU,520,118124,3>

<sup>186</sup> <https://www.ohchr.org/fr/speeches/2022/03/global-update-bachelet-urges-inclusion-combat-sharply-escalating-misery-and-fear>

مجموعة من 23 نائبا ديمقراطيا رسالة<sup>187</sup> يوم 25 مارس إلى وزير الخارجية أنطوني بلينكن يدعونه فيه إلى الأخذ بعين الاعتبار للتراجع الديمقراطي الملحوظ منذ 25 جويلية، عند تقدير حجم الدعم المالي الذي سوف يمنح إلى تونس، وخاصة قواتها الأمنية في العام المقبل. وفي نهاية شهر أفريل وجّهت 50 منظمة غير حكومية رسالة إلى بلينكن في نفس الاتجاه، وطالبت بالتعليق الفوري للدعم العسكري لتونس.<sup>188</sup>

وفي اعقاب حلّ البرلمان والتهديد الذي يتبع النواب، أعرب نيد برايس مرّة أخرى عن قلق الولايات المتحدة<sup>189</sup>، ودعا إلى العودة إلى "الحكم الدستوري"، بما في ذلك البرلمان المنتخب، كشرط "للدعم المستمر للإصلاحات الضرورية لدعم الاقتصاد التونسي" - ويبدو بهذا الخطاب أنه يشير إلى أن دعم صندوق النقد الدولي سيكون مشروطا. وفي بداية شهر جوان، تحدث نيد برايس مرّة أخرى عن التآكل المستمر للمؤسسات الديمقراطية، بعد إقالة الرئيس سعّيد 57 قاضيا وقاضية.<sup>190</sup> ولا يوجد أي ردّ فعل ذي معنى من الجانب الأوروبي أو من الدول الاعضاء إثر الفصل التعسّفي للقضاة السبع والخمسين.

ومن جهة الأمم المتحدة، تواصلت ردود الفعل القويّة ضد الهجمات على القضاء. فبعد أيام من زيارة السيد كريستوف رينارد، الرئيس الشرفي للاتحاد الدولي للقضاة إلى تونس، أعرب المقرر الخاص باستقلال القضاة والمحامين، السيد ديبغو غارسيا سايان عن "قلقه العميق إزاء الحق في المحاكمة العادلة ووضع السلطة القضائية في تونس" كما أكّد أنه "شديد الانشغال حول صحة القضاة" المضربين عن الطعام.<sup>191</sup>

ومن تركيا، صرّح الرئيس أردوقان في بداية شهر أفريل أنه يأسف لحلّ البرلمان وفتح أبحاث ضدّ النواب الذين يشاركوا في جلسة عامة افتراضية. ووصف هذه التطورات بأنها "ضربة ضدّ إرادة الشعب"<sup>192</sup>. ورفضت تونس عبر وزير خارجيتها عثمان الجرندي هذه التصريحات، وندّدت "بالتدخل الأجنبي"<sup>193</sup>. ومن جهتها، أعربت فرنسا عن رغبتها في رؤية "عودة الأداء الطبيعي للمؤسسات في أقرب الآجال".<sup>194</sup>

كما أثار إصلاح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بموجب مرسوم، ردود فعل في الاتحاد الأوروبي<sup>195</sup> الذي اعتبر أنّ هذا التنقيح من "شأنه الحد من استقلالية (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات) في لحظة سياسية مهمة وقبل وقت قصير من المواعيد الانتخابية الرئيسية في تونس". ولذلك طلب الاتحاد الأوروبي عبر

<sup>187</sup> [https://mcusercontent.com/e711646c72c197262ff8d3d32/files/1b4b2041-9e50-a30f-89ed-67dd0a232ee5/03.25.2022\\_Letter\\_to\\_Blinken\\_on\\_Tunisia\\_Final.pdf](https://mcusercontent.com/e711646c72c197262ff8d3d32/files/1b4b2041-9e50-a30f-89ed-67dd0a232ee5/03.25.2022_Letter_to_Blinken_on_Tunisia_Final.pdf)

<sup>188</sup> <https://dawnmena.org/faith-anti-war-and-progressive-organizations-urge-biden-to-suspend-military-assistance-to-tunisia/>

<sup>189</sup> <https://tn.usembassy.gov/statement-by-ned-price-spokesperson/>

<sup>190</sup> <https://tn.usembassy.gov/statement-by-ned-price-spokesperson-3/>

<sup>191</sup> <https://www.ohchr.org/fr/press-releases/2022/07/tunisia-presidential-decrees-undermine-judicial-independence-and-access>

<sup>192</sup> <https://www.webdo.tn/2022/04/04/erdogan-la-dissolution-du-parlement-un-coup-a-la-volonte-du-peuple-tunisien/>

<sup>193</sup> <https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/1034759/erdogan-s-insere-la-tunisie-reagit>

<sup>194</sup> <https://tn.ambafrance.org/Tunisie-Extrait-du-point-presse-du-Quai-d-Orsay-5-avril-2022>

<sup>195</sup> [https://www.eeas.europa.eu/eeas/tunisie-d%C3%A9claration-de-la-porte-parole-sur-la-r%C3%A9forme-de-l%E2%80%99instance-sup%C3%A9rieure-ind%C3%A9pendante\\_fr?s=126](https://www.eeas.europa.eu/eeas/tunisie-d%C3%A9claration-de-la-porte-parole-sur-la-r%C3%A9forme-de-l%E2%80%99instance-sup%C3%A9rieure-ind%C3%A9pendante_fr?s=126)

بعثته في تونس رأي لجنة البندقية، التي اصدرت رأيا عاجلا بشأن المرسوم المذكور(انظر أعلاه)، وهو الرأي الذي أثار غضب الرئيس قيس سعيد الذي قرّر اعتبار أعضاء اللجنة "اشخاص غير مرغوب فيهم"<sup>196</sup>. ولم يتفاعل الاتحاد الأوروبي مع هذا الهجوم من رئيس الجمهورية، بل إنه أعلن يوم 12 جويلية، أن يوم 25 جويلية (تاريخ الاستفتاء)، "مرحلة هامة في مسار التطبيع المؤسساتي واستعادة التوازن الديمقراطي"<sup>197</sup>.

والى جانب ذلك، صرف الاتحاد الأوروبي لتونس قرضا جديدا بقيمة 300 مليون أورو<sup>198</sup> يمثل القسط الثاني من مبلغ 600 مليون أورو محدّدة منذ شهر ماي 2020 لمساعدة البلاد على مواجهة أزمة الكوفيد<sup>199</sup>. ويعتبر هذا المبلغ أكبر دعم تفرّج عنه الدول الغربية منذ 25 جويلية 2021.

أما فرنسا، فقد أظهرت أكثر حذرا بعدم الإشارة المباشرة إلى موضوع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. واكتفى الرئيس إيمانويل ماكرون، عند مهاتفة الرئيس قيس سعيد في بداية شهر ماي بالتعبير عن "انشغاله امام صعوبة التحديات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، والتي لا يمكن التغلّب عليها إلا بالحوار والوحدة"<sup>200</sup>. أما الأمر الأكثر إثارة للدهشة بالنسبة للسلطات التونسية<sup>201</sup> فهو تصريح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في نهاية شهر جوان على هامش مؤتمر صحفي مع نظيره الإيطالي ماتريلا والذي قال فيه: "إننا مستعدون لمساعدة تونس على الخروج من الوضع الصعب الذي غرقت فيه والعودة إلى المسار الديمقراطي تماما مثل ليبيا المجاورة"<sup>202</sup>. يبدو أن الوضع قد تحسّن بعد زيارة الرئيس سعيد إلى الجزائر العاصمة في 04 جويلية 2022، زيارة أعلن خلالها الرئيس تبون عن إعادة فتح الحدود البرية بين البلدين بل وتمنّى بالمناسبة "إقبالا كثيفا للتونسيين على دستور تونس الجديد"<sup>203</sup>.

ويبدو كذلك أنّ الرئيس سعيد يواصل النظر نحو الشرق من مصر إلى دول الخليج، بغرض البحث في نفس الوقت عن التمويل المحتمل، وعن الدعم السياسي. وقد تبادل مع الرئيس المصري السيسي، في مكالمة هاتفية يوم 31 مارس، أي غداة حل البرلمان، الحديث حول رغبتهما المشتركة في تعزيز العلاقات بين البلدين<sup>204</sup>. وفي منتصف شهر جوان، التقى وفد من الإمارات العربية المتحدة بوفد تقوده رئيسة

<sup>196</sup> <https://www.youtube.com/watch?v=grCkXjCkz88&t=1s>

<sup>197</sup> [https://www.eeas.europa.eu/delegations/tunisia/tunisie-d%C3%A9claration-du-haut-repr%C3%A9sentant-au-nom-de-lunion-europ%C3%A9enne\\_fr?s=126](https://www.eeas.europa.eu/delegations/tunisia/tunisie-d%C3%A9claration-du-haut-repr%C3%A9sentant-au-nom-de-lunion-europ%C3%A9enne_fr?s=126)

<sup>198</sup> <https://www.reuters.com/world/africa/european-union-disburses-300-million-euro-loan-tunisia-2022-05-25/>

<sup>199</sup> <https://www.tap.info.tn/en/Portal-Top-News-EN/14058052-eu-disburses-300>

<sup>200</sup> <https://tn.ambafrance.org/Entretien-telephonique-entre-les-Presidents-Emmanuel-Macron-et-Kais-Saied>

<sup>201</sup> <https://www.courrierinternational.com/article/diplomatie-coup-de-froid-dans-les-relations-entre-la-tunisie-et-l-algerie>

<sup>202</sup> <https://www.businessnews.com.tn/abdelmajid-tebboune-le-meteorologue-de-la-tunisie,519,119532,3>

<sup>203</sup> <https://information.tv5monde.com/afrique/l-algerie-annonce-la-reouverture-des-sa-frontiere-avec-la-tunisie-463338>

<sup>204</sup> <https://www.tap.info.tn/en/Portal-Politics/15054225-saied-and-al-sissi>

الحكومة نجلاء بون حول إمكانيات الاستثمار والتنمية<sup>205</sup>. وخلال زيارته للجزائر، التقى الرئيس سعيد بوزير الخارجية السوري فيصل المقداد، ونقل الرئيس "تحياته" إلى الرئيس بشّار الاسد وأجرى المقارنة بين نضال البلدين ضدّ "القوى ظلامية والرجعية"<sup>206</sup>.

وإثر الاستفتاء، أصدر وزير الخارجية أنطوني بلينكن بياناً أكد فيه أنّ الانتخابات اتسمت بانخفاض نسبة الإقبال على التصويت، وأنّ الولايات المتحدة تشاطر "المخاوف التي أعرب عنها العديد من التونسيين من أنّ مسار صياغة الدستور، حال دون إجراء حوار حقيقي"، وأنّ هذا الدستور يمكن أن "يضعف الديمقراطية التونسية ويقلص من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، في وقت "تعيش فيه تونس تراجعاً مفرزاً للمعايير الديمقراطية خلال السنة السابقة"<sup>207</sup>.

وبالنسبة للدبلوماسية الأوروبية واللجنة، أكد جوزيب بوريل أنّ الإتحاد الأوروبي "يأخذ علماً بالتأثيرات الوقائية للاستفتاء الذي اتّسم بمشاركة منخفضة"، وركّز بشكل أكبر على المواعيد الانتخابية القادمة (التشريعية في شهر ديسمبر): "سيشكّل انتخاب البرلمان حجر الزاوية لعودة البلاد إلى العمل الطبيعي للمؤسسات في كنف الاحترام الكامل للمبادئ الديمقراطية وفصل السلطات بالذات"<sup>208</sup>. ورد هذا التصريح، رغم أنّ عدداً من البرلمانيين الأوروبيين كانوا يوم 22 جويلية، قد دعوا اللجنة إلى اتخاذ موقف أكثر حزماً<sup>209</sup>، بحجّة أنّ موقف الإتحاد الأوروبي "الضعيف" يعتبره البعض قبولا "ضمنياً" أو "دعماً" للوضع الراهن للرئيس سعيد. كما دعوا إلى اشتراط المساعدات الأوروبية، بإعادة المؤسسات الديمقراطية، واحترام الفصل بين السلطات، والإصلاح الدستوري القائم على حوار وطني شامل. وقد عبّرت عن نفس الموقف النائبة الأوروبية ماريا أرينا، التي دعت الإتحاد الأوروبي إلى التعبير عن مخاوفه بشأن الاستفتاء لأنه لا يتوافق مع المعايير الدولية للشفافية والاستقلالية<sup>210</sup>.

<sup>205</sup> <https://www.tap.info.tn/en/Portal-Economy/15295045-gov-t-members-uae>

<sup>206</sup> <https://www.facebook.com/Mofaexsy/posts/pfbid02QZXASKWnXcaM4arbLTBYUyNwWcLYDgdsT4Z7cwzWZ2idbCt2dHao4AB6HzLeVKbzI>

<sup>207</sup> <https://www.state.gov/tunisiast-july-25-referendum/?fbclid=IwAR2XT3Z81Ga1cjTE0LZOA2Ilg4gX-Ynpl8mTgpYiPp6bRYLDDuGb5XU8F0>

<sup>208</sup> <https://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2022/07/27/tunisia-declaration-by-the-high-representative-on-behalf-of-the-european-union-on-the-constitutional-referendum/>

<sup>209</sup> <https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/meps-urge-borrell-to-take-stand-against-tunisiast-slide-to-autocracy/>

<sup>210</sup> <https://twitter.com/MariaArenaEU/status/1551882087371767809>  
<https://twitter.com/MariaArenaEU/status/1551882116237086720>

إنّ الفترة السابقة تبرز غاية الرئيس بأكثر دقة، غاية يؤكّدها مضمون نصّ الدستور المعروض على استفتاء 25 جويلية 2022 إنّ نظرة إلى الماضي القريب، من خلال جملة الأحداث التي حللناها في هذه النشرة وما سبقها، وخاصة جملة القرارات التي اتخذها الرئيس سعيد، تبين المنطق الذي قاد المسار منذ انطلاقه في 25 جويلية 2021. لقد تساءل الجميع عما يريد فعله، وعن قانونية طريقته في التشريع (بموجب المراسيم وفي احتقار تام لهرمية القوانين، وفي الأحيان، في تضارب مع إنتاجه التشريعي نفسه)، وخاصة عن قدرة إجراءاته "الاستثنائية" على الاستجابة للأزمة المتشعبة (اقتصادية واجتماعية وسياسية)، التي تعصف بالبلاد.

وفي ظلّ استمراره في الاستيلاء الكامل على السلط، والذي أكده مؤخراً حلّ البرلمان والضربة القاضية للسلطة القضائية، والعمل بعناية على تفكيك مختلف الهيئات المستقلة، أصبح مشروع قيس سعيد واضحا: بالتصويت في الاستفتاء، أراد أن يضع موضع التنفيذ مشروعه السياسي الرئاسوي، في نفس الوقت الذي يركز فيه مشروعه في البناء القاعدي. ولن تتجوأ أية قوّة مضادة بعد التصويت على استفتاء 25 جويلية، وسوف يتمّ تأميم "الإسلام السياسي" الذي جسّده حزب النهضة إلى حدّ الآن، وأصبح مكروها بسبب إخفاقات العقد الماضي: سوف تسهر الدولة "وحدها" على "تحقيق مقاصد الإسلام" وتفقد بذلك طابعها المدني (المكرّس في دستور 2014).

من الصحفيين الذين يتعرّضون إلى الهرسلة، إلى المحاكمات العسكرية للمدنيين، مرورا بالتعطيلات التعسّفية لحرية التنقل، ومن تفكيك السلطة القضائية والهجومات الشخصية ضدّ القضاة المعزولين، إلى التهديدات التي تحوم على الفضاء المدني وحرية التعبير، أظهر الرئيس سعيد قدرته على إعادة إحياء الدولة الاستبدادية، وذلك بمواصلة ممارسة السلطة في تواطئ مع جهاز أمني طليق، وفي إفلات تام من العقاب. ونتيجة لذلك فإنّ مشروعه، وقد أصبح له أساس دستوري، سيكون أكثر خطورة (وقد كتبنا ذلك منذ مرور 50 يوما على استيلاء قيس سعيد على جميع السلط).

وفي ذات الوقت تزداد الأزمة الاقتصادية التي تضرب البلاد تفاقما. وتفقد تونس كلّ أسبوع مزيدا من هامش المناورة الذي كان يمكن أن تلجأ إليه، لمواجهة خطة "الإصلاح الهيكلي" التي سيفرضها عليها صندوق النقد الدولي، مقابل قرض، والتي ستكون نتيجتها أغلب الظنّ مؤلّمة للشرائح الأكثر هشاشة من السكّان. ومن المرجّح أن ينتج هذا الوضع الاقتصادي بطبيعة الحال، أزمة وصراعات اجتماعية، وفي هذا المناخ من الاستقطاب المتصاعد للمجتمع، ويفعل انهيار المؤسسات والقوانين والقواعد التي يفترض أن تستوعب الخلافات المجتمعية وتنظمها، وكذلك أيضا بفعل خطاب الكراهية الذي يغذيه أعلى هرم السلطة، يمكن أن تدخل تونس في دورة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، يصعب اليوم تقدير سعتها ومدتها.

